# التخطيط الاقتصادي

## مع رؤية إسلامية

مكتبة الجامعة
07702309762

دكتور
أيمن إسماعيل محمد خالد
كلية التجارة - جامعة الأزهر

دكتور
علاء مصطفى أبوعجيلة
كلية التجارة - جامعة الأزهر

2020

مكتبة الجامعة
07702309762

دار التعليم الجامعي
٢٥ ش شادى عبد السلام - برج الصديق - المياس - الإسكندرية - ج.م.ع
تليفاكس: ٥٥٦٢٩٦١ / ٠٢ موبايل: ٠١٠٠١٨٢١٧٩٦ / ٠٠٢ - ٠١١١٩٩٩٤٠٠٩ / ٠٠٢
http://www.dartalemg.com - info @ dartalemg.com
dartalemg@ hotmail.com - dartalemg@ gmail.com
dartalemg@ yahoo.com - https://www.facebook.com/dartalemg/
http://www.youtube.com/channel/UCevbnqV2CnltV02TtSNsqkg

"ما مات من أحيا علماً ولا افتقر من ملك فهماً "

**علي بن أبي طالب**

(رابع الخلفاء الراشدين)

الخطة شيء ممكن تحظى بالأفضلية على كل شيء آخر ويرتبط بها موضوع نعظم الاحتمال والتوقع

ب. دو جوفيل

" الفن الخاص بالظروف الاقتصادية القائمة" ص269

مكتبة الجامعة
بإدارة : أياد صالح البياتي
07702309762

# إهداء

**إلى كل الأبناء البررة من الأمة الإسلامية الذين يساهمون بفكرهم وعمله في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.**

مكتبة الجامعة
بإدارة : أياد صالح البياتي
07702309762

د/ أيمن إسماعيل محمد خالد

د/علاء مصطفى أبوعجيلة

# مقدمة

أصبح التخطيط سمة من سمات العصر الحديث في مختلف دول العالم وعلى مستوى جميع القطاعات داخل الدولة الواحدة، فالحاجة إلي التخطيط أمر ضروري ويضمن استمرارية العمل علي الوجه الصحيح. ويعتبر علم التخطيط من بين أحدث العلوم. هذا لا يعني أنه لم يكن يوجد قديماً، إنما ظهر مع ظهور المجتمعات الإنسانية فعلي مر العصور نجد ممارسات تخطيطية قام بها الإنسان(في أوقات السلم و أوقات الحرب) حيث يستحيل أن يأتي كل ما أنجزه الإنسان علي الأرض هكذا عفوياً أو بمجرد الصدفة، فالإنسان بعقله الذي ميزه الله به قد مارس علي الأرض كثيراً من عمليات التخطيط بحسب مقتضيات الواقع والظروف لمواجهة الكوارث والتحديات تحت مسميات "التدبير" و"التوقع " و" الحيطة ".

كما أن كتابات أفلاطون وابن خلدون أشارت إلي التخطيط أو حامت حوله. وفي عصر النهضة دعا المفكر الإنجليزي " موريس دوب " عام 1709م - 1751م إلي ضرورة أن تأخذ الدولة بالتخطيط الاقتصادي المحكم والعملي لإحداث التقدم في المجالات المختلفة. وقد كان لكتابات ماركس إنجليز الفضل للخروج بالتخطيط الاقتصادي من دائرة التفكير إلي حيز العمل والتنفيذ.

في الحقبة التاريخية التي سبقت الحرب العالمية الثانية كان مبدأ الاقتصاد الحر المطلق(غير المقيد) هو السائد في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث كان يقصد بالحرية الاقتصادية الحرية في أوسع معانيها كحرية الملكية وحرية الإنتاج وحرية الاستهلاك وحرية العمل وحرية التعاقد غير أن هذه الحريات كانت حريات وهمية لأن المجتمعات قد عانت كثيرا من البطالة واختلال التوازن الاقتصادي والدورات الاقتصادية..... الخ. وتسببت في حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية جميع الدول والمناطق التي كانت ساحات حروب أصابها الدمار في كافة أنشطتها ومرافقها الاقتصادية والإنسانية مع ملايين من الضحايا من القوى العاملة. فكان لا بد من معالجة هذه الكارثة الإنسانية خلال فترة وجيزة وكان ذلك باتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي لإعادة اعمار هذه المناطق وفقاً لظروف كل بلد وإمكانياته المادية والبشرية.

لذلك في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح مفهوم الحرية الاقتصادية يختلف تمام الاختلاف عما كان عليه خلال القرن التاسع عشر ومعظم سنوات النصف الأول من القرن العشرين، حيث مفهوم الحرية الاقتصادية أصبح يعني أساس تحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الاقتصادي مع عدالة التوزيع (تبني سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة)، فإذا ما تحقق هذا الهدف تحققت الحرية الاقتصادية.

ويرجع ذلك إلي أن تحقق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الاقتصادي يعني إيجاد فرصة عمل لكل فرد في المجتمع، وهذا مفهوم حرية العمل. كما يعني كذلك تمكين كل فرد في المجتمع من الحصول علي ما يلزمه من السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذا هو مفهوم حرية الاستهلاك.... الخ. هذه السياسات السابقة مستوحاة من النظرية الكينزية ومن بعض الأفكار الاشتراكية حيث ساد تدخل الدولة المباشر في العملية الاقتصادية وأقيم نظام دولة الرعاية الاجتماعية وهو أمر مخالف لروح الرأسمالية التقليدية التي ترى في قوانين السوق الضابط الوحيد لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مكتبة الجامعة
بادارة : إياد صالح البيتي
07702309762

مكتبة الجامعة
بادارة : إياد صالح البيتي
07702309762

غير أن قوى الردة المنتصرة[1] اتهمت الممارسات التدخلية للدولة في الاقتصاد بأنها المسئولة عن الأزمة الاقتصادية الممتدة خلال السبعينات والثمانينات وبعدها، وعليه فقط وجهت السياسات الاقتصادية في الاتجاه المعاكس أي الاتجاه الليبرالي المتطرف(الرأسمالية التقليدية) الذي يترك لقوى السوق الحرية التامة في ضبط نفسها ذاتياً، وبالتالي ضبط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر العولمة.

---

([1]) - تعود جذور العولمة إلى الأزمة العامة التي شهدها النظام الرأسمالي في سبعينات القرن العشرين، والتي تفجرت فيه بعد نحو ثلاثين عاماً من النمو السريع لم يعرف مثلها في تاريخه المديد، والتي وصفت بالفترة بالذهبية أو بـ"الثلاثين المجيدة". كانت تلك الأزمة فرصة عظيمة أمام القوى الرأسمالية الليبرالية المكبوتة في الفترة السابقة حيث سمحت لها بالانتعاش ونشر أفكارها والتغلغل في الشركات دولية النشاط وفي الأجواء السياسية إلى أن انتصرت سياسياً في إنجلترا عام 1979حزب المحافظين بقيادة مارجريت تاتشر، ثم في أميركا عام 1980 حزب الجمهوريين بزعامة رونالد ريجان. كان هذا الانتصار ردة يمينية عنيفة.

سميت هذه الرأسمالية بالليبرالية الجديدة أو النيوليبرالية تمييزاً لها عن الرأسمالية الليبرالية التقليدية التي حكمت الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين حيث تورطت في أزمتها الكبرى التي كادت تودي بالنظام الرأسمالي كله. وهنا جاء تدخل الدولة في الاقتصاد ثم التسلح والحرب العالمية الثانية لإنقاذ النظام من الانهيار التام حيث طبق الرئيس الأميركي فرنكلين د. روزفلت ما سمي بالسياسة الجديد (The new Deal)، وانتصرت في بعض دول أوربا الغربية الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية وطبقت برامجها الاجتماعية ضد قوى السوق العمياء المسئولة، بحسب رأيها، عن الأزمة، ورافقت ذلك أيضاً ودعمته الكينزية العسكرية في الحرب الباردة والأحلاف العسكرية وسباق التسلح العالمي.

مكتبة الجامعة
بازار - له مبلغ البيتي
07702309762

# الفصل الأول

## مفهوم التخطيط الاقتصادي وأنواعه

المبحث الأول: تعريف التخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني: الفرق بين التخطيط الاقتصادي وبعض المفاهيم الأخرى

المبحث الثالث: أنواع التخطيط الاقتصادي

مكتبة الجامعة
بازار - له مبلغ البيتي
07702309762

# الفصل الأول

# مفهوم التخطيط الاقتصادي وأنواعه

التخطيط الاقتصادي ليس مجرد مصفوفة من المشاريع تقابلها مجموعة من المبالغ المخصصة لتلك المشاريع، وإنما التخطيط عملية فنية وعلمية شاملة قائمة على أسس اقتصادية ورياضية ودراسات وبحوث ترمي إلى تطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً خلال فترة زمنية معينة.

ففي هذا العصر الذي يتسم بالثورة العلمية والتقنية العالية والتحولات الاجتماعية نحو مجتمع أفضل للإنسان المعاصر. تتزايد الروابط المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وداخل كل نشاط منها. نظرا للزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية وغير ذلك من الدوافع التي تدعو إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وان كانت هذه الضرورة تبرز بشكل واضح في بعض الدول المتقدمة. فهي تبرز بصورة أوضح في الدول النامية والمتخلفة على السواء. وذلك بهدف تقصير الطريق والجهود التي تبذل للوصول إلى التنمية المتجاوبة مع القدرات المادية والبشرية المتاحة في هذه البلدان. من المبحثين التاليين:

**المبحث الأول:** تعريف ونشأة التخطيط الاقتصادي

**المبحث الثاني:** الفرق بين التخطيط الاقتصادي وبعض المفاهيم الأخرى

**المبحث الثالث:** أنواع التخطيط الاقتصادي

مكتبة الجامعة
0770230976

## المبحث الأول

## تعريف ونشأة وأهمية التخطيط الاقتصادي

التخطيط هو أسلوب تستعين به الدولة لتوجيه التنمية الاقتصادية وتنظيمها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة، فلا يمكن للدول النامية بمواردها وإمكانياتها المحدودة أن تحقق أهدافها باستخدام آليات السوق، بل يتعين عليها أن تقوم بموازنة ما لديها من إمكانيات وموارد وما تطمح إليه من أهداف، وقد يعكس التخطيط الاقتصادي تدخل الدولة إذا يمثل التخطيط الاقتصادي وسيلتها في تخطيط التنمية بطريقة أكثر تنظيماً، وسوف نقوم في هذا المبحث باستعراض نشأة وتطور التخطيط وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية، ومفهومه وأهميته وذلك على النحو التالي:

### أولاً : نشأة وتطور التخطيط

التخطيط بالمعنى العام لم يكن عملية حديثة ووليد الحاضر وإنما قديم قدم الإنسان نفسه فمع نشأة الكون من قبل المخطط الأعظم المولى سبحانه وتعالى وضعت أول عملية تخطيط نظرياً وعملياً وتطبيقياً عندما أنشأ الكون في ستة أيام ثم استوى على العرش ثم وضع الخالق إشارات المستقبل أمام خلقه وحدد وقدر لهم رزقهم بتخطيط اقتصادي علمي وروحاني فمن قوله تعالى" **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ** " (سورة هود: الآية 6)

ثم أتبع خلق الكون بخلق أدم عليه السلام وعلمه الأسماء كلها، ثم خطط له كل شيء وعدده وقدره تقديرا دقيقاً، وجعل له عقل وتفكير يميزه عن سائر خلقه . وأسكنه جنات عرضُها السماوات والأرض وأمره بعدم المعصية فمن قوله تعالى " **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنْ الظَّالِمِينَ** "(سورة البقرة : الآية 35) وهنا جاءت أول عملية تخطيط شيطانية من قبل إبليس ليخالف آدم عليه السلام تعليمات ربه قوله تعالى "**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** " (سورة ص: الآية 82 ) فأنزل الله أدم

إلى الأرض مصداقاً لقوله تعالى " **وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**"(سورة البقرة : الآية 35) ليخطط فيها ويبني أمة وهنا وجدت الأفكار والآراء الاقتصادية قد نشأت مع قدم الإنسان وتفاوتت في درجة عمقها وشموليتها تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية والعقائدية المحيطة بها .فجاء العهد البدائي أولاً والذي قسم إلى ثلاث مراحل

**فالمرحلة الأولى** هي (مرحلة الوحشية) حيث كان الإنسان خلالها كائن يعيش على ما يجد أمامه يسد فيه رمقه من حشائش وثمار وحيوانات ويأوي الكهوف ولم يعرف أي نوع من تقسيم العمل حيث كان الجميع يخرجون للصيد معتمدين على القوة والتخطيط في اصطياد فريساتهم.

**أما المرحلة الثانية** فهي( مرحلة البربرية) وهي مرحلة متقدمة عن سابقتها لان الإنسان استطاع خلالها أن يستغل الطبيعة وتميزت بظهور الزراعة وتربية الحيوانات لتكون عامل استقرار للجماعات البشرية. وخطط من خلالها لإنشاء القرى الصغيرة لتكون الحياة الاقتصادية ذات تخطيط اقتصادي بسيط ببساطة أفكارهم. حيث تجمع الأفراد إلى جماعات وقبائل تعتمد لإشباع حاجاتها على ما تنتجه لنفسها. فاعتمدت تخطيطاً معتمداً على أسلوب الاكتفاء الذاتي والأراضي وادوات الانتاج في هذه المرحلة مشاعة للجميع لذا سميت المرحلة بالشيوعية البدائية مع ظهور بوادر تقسيم العمل فيها.

**أما المرحلة الثالثة** هي (مرحلة بزوغ الحضارات). فبرزت حضارة مصر القديمة وما يخبرنا القران الكريم عنها من خلال قصة نبي الله يوسف عليه السلام وتبنيه للسياسة الاقتصادية التي أنقذ بها مصر آنذاك من الجوع . وما وضع من تخطيط اقتصادي بصورته العلمية والروحية التي تناولت المشكلة الاقتصادية بكافة أبعادها الأنية والمستقبلية. وكذلك حضارة وادي الرافدين والمتمثلة بالفكر الاقتصادي البابلي(١٨٩٤-١٥٩٥ق.م) حيث تشير إلى حمو رابي وسنحاريب من خلال خطبهم وسلالاتهم وقوانينهم إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الزراعي بسبب طبيعة المناخ الجاف واعتمادهم على منظومات الري وتقنياته من انهار وسدود والتي لا يمكن إدارتها إلا من قبل الدولة. وبروز مركزيتها في مواجهة المشاكل كالفيضانات والري في السلم والأمن تجاه الأخطار الخارجية في الحرب وعرفت أيضاً بالملكية العامة للإمبراطور وأملاك المؤسسات الدينية،، وقد سادت في الحضارات السابقة الأخرى

مكتبة التحرير
07702309760

كالحضارات الصينية والهندية بعض الأفكار الاقتصادية المشابهة مما أدى إلى ازدهارها[1].

إلا إن للحضارة اليونانية النصيب الأوفر في إرساء الكثير من المبادئ الاقتصادية التي اشتقت منها الحضارة الغربية فيما بعد كثيراً من أفكارها. ومن أبرز فلاسفتها أفلاطون (428-348 ق.م) صاحب كتاب الجمهورية الذي أوجد فيه مخرجاً مثالياً من عالم الخيال لمجتمع تحكمه القيم- كالعدالة باعتبارها أم الفضائل- وهو إشارة واضحة إلى الاشتراكية الطوباوية والتي تعتبر تخطيطاً كاملاً لحياة يراها في مخيلته، فهو يرى إن قيام الجماعات والدولة أمراً ضرورياً وكذلك مناداته بتقسيم العمل بحجة تفاوت السكان في قدراتهم الجسمية والذهنية، وأيضاً هناك الفيلسوف أرسطو(٣٨٤-٣٢٢ق.م) وهو أحد تلامذة أفلاطون والذي أكد على أهمية الملكية الخاصة باعتبارها مؤسسة ضرورية ومتوافقة مع الفطرة الإنسانية وغريزة حب الذات ويراها كقوة اقتصادية وهذه هي النظرة الرأسمالية[2].

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى الحضارة الرومانية في القرن الخامس ق.م وهو في واقع الحال امتداد لأفكار وآراء أرسطو. وبعد انهيار روما سنة ٤٧٦ م بدأت مرحلة العصور الوسطى والتي انتهت بمنتصف القرن الخامس عشر والذي قسم المجتمع البشري من خلالها إلى ثلاث مجتمعات.

وبعد انهيار روما سنة ٤٧٦ م بدأت مرحلة العصور الوسطى والتي انتهت بمنتصف القرن الخامس عشر والذي قسم المجتمع البشري من خلالها إلى ثلاث مجتمعات. أولها **(المجتمع الأوربي)** المتكون من نظام إقطاعي يحكم فيه نبيل أو شريف إقطاعية يحيا فيها وعليها ويوفر لسكانها الاكتفاء الذاتي معتمداً على أسلوب التخطيط المغلق على مستوى الإقطاعية نفسها . **والمجتمع الثاني هو(المجتمع غير**

---

(1) فؤاد يوسف، " **التخطيط الاقتصادي الأساسيات والمفاهيم** "، مركز الدراسات الاستراتيجية، المعهد التخصصي للدراسات، كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية، ص 3.
الرابط. http://www.abhatoo.net.ma/%D8%A7%D9%84%D8%85%D9%81%D8%A

(2) المرجع السابق، ص 3-4.

المعروف) التي استطاعت الكشوفات الجغرافية فتحه أمام أوروبا وسكانها . أما المجتمع الثالث هو (المجتمع الإسلامي) وهو مجتمع مستمر لقيام الساعة وجد من خلاله نظاماً متكاملاً مخططاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً وروحياً ومنهجاً يجعل المادية والروحية تعمل تحت لواء الشرعية السماوية ويأخذ من الملكية الخاصة والعامة معاً ما يخدم المجتمع وصور منهجاً للتخطيط المدني والعسكري والاقتصادي تعكس أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

ثم جاءت الرأسمالية بمراحلها الثلاثة مؤكدةً ضرورة تدخل الدولة وتخطيطها لمعالجة الأزمات التي لاحقت هذا النظام **فالمرحلة الأولى سميت(المرحلة البدائية)** والتي تبدأ من القرن الخامس عشر وتنتهي في منتصف القرن الثامن عشر أما **المرحلة الثانية (المرحلة المزدهرة)** ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر مع بدايات الثورة الصناعية وانتهت بالحرب العالمية الأولى **والمرحلة الثالثة (المرحلة المتدهورة)** والتي تبدأ من حيث انتهت سابقتها ونلاحظ الفترة من ١٨٢٥م- ١٩٢٩م حدث ما يربو عن ثلاثة آلاف أزمة اقتصادية اقتضت فيها الحاجة إلى تدخل الدولة[*] . ومع بدايات القرن العشرين أخذ بعض الكتاب بطرح ضرورة الأخذ بالتخطيط الاقتصادي كأسلوب يجب أن يتبع من قبل الدول وفي مقدمتهم العالم النرويجي كريستيان(kristian) [2] الذي ادخل مصطلح التخطيط الاقتصادي ضمن تعريفه للنشاط الاقتصادي في مقال له عام ١٩١٠ م ثم طورت الفكرة علمياً أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا حيث اتخذتها وسيلة لإدارة دفة الحرب لغرض الموائمة بين ما تتطلبه الحرب من جهود استثنائية وما يتطلبه من توجيه للموارد الاقتصادية وادارتها ، وبعد إن عادت الأوضاع إلى ما

---

(1) محمد أحمد صقر، " **الاقتصاد الإسلامي: مفاهيم ومرتكزات**" قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1407هـ-1987م ، ص ص40-41.

(*) آدم سميث الاقتصادي الإنجليزي(**أبو علم الاقتصاد**) وأحد رواد المدرسة الكلاسيكية فكان يؤمن بأهمية دور الدولة الرقابي والصارم على الأسواق وهو بعكس ما قيل عنه بأنه مع الحرية المطلقة في الاقتصاد بدون تدخل الدولة، يقول: " إذا ترك المستهلكون التجار ورجال الأعمال وشأنهم فهم هالكون لا محالة". للمزيد: عادل حميد يعقوب،" **أقوال مأثورة ولطائف في الاقتصاد** " ، لوسيل الاقتصادية 27 نوفمبر 2016 متاح على:
http://lusailnews.qa/article/29/05/2016/%D8%A3%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%84-... access in 11/3/2018

(2) فؤاد يوسف، "**التخطيط الاقتصادي الأساسيات والمفاهيم**"، مرجع سبق ذكره ، ص4 .

كانت عليه قبل الحرب تخلت عن اتباع هذا الأسلوب وانسحبت إلى وظائفها الرئيسية بعيداً عن التخطيط الاقتصادي.

إلا إن بروز فكرة التخطيط الاقتصادي بكونه مفهوماً لم يكسب شهرته إلا بعد عام ١٩٢٨م عندما بدأ الاتحاد السوفيتي السابق باستخدامه أسلوباً لتنظيم اقتصاده القومي بعد أن أصبحت الدولة المالكة لوسائل الإنتاج من خلال إدارة دفة الاقتصاد عن طريق التخطيط المركزي الشامل وكان لذلك أثر في انتهاج بعض الدول لهذا الأسلوب في الثلاثينات من القرن نفسه كألمانيا في عهد هتلر وإيطاليا في عهد موسوليني.

ولم يقتصر انتشار التخطيط في البلاد الاشتراكية بل تعداها إلى البلاد الرأسمالية فظهر في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم السياسة الجديدة ( The new Deal) الذي استوجبته الأزمة الاقتصادية الكبرى التي حلت بها في الفترة ما بين ( ١٩٢٩م- ١٩٣٣م ) والتي شكك الاقتصاديين والسياسيين في صلاحية النظام غير المخطط .

ثم بدأت تنتشر فكرة التخطيط الاقتصادي كعلاج حاسم للكثير من تناقضات ومشكلات النظام الرأسمالي الحر حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبرز بعد عام 1945 (بعد الحرب) أهمية التخطيط الاقتصادي للدول التي خربتها الحرب في أوروبا باستخدامه كأسلوب يهدف إلى إعادة أعمارها وإنعاش اقتصادها وخلال مشروع مارشال التي جعلت هذه الدول تأخذ بمبدأ التخطيط الشامل الذي يغطي جميع قطاعات اقتصادياتها القومية.

كما ظهرت وطبقت فكرة التخطيط الاقتصادي في كل من الصين الشعبية وأمريكا اللاتينية كوسيلة للتنمية الاقتصادية من خلال ربط المشروع الخاص بالتخطيط المركزي. وفي عام ١٩٤٥ كان هناك اتجاه في المملكة المتحدة نحو أسلوب التخطيط الاقتصادي المركزي عندما تولى حزب العمال الحكم غير إن التجربة لم تدم طويلاً حتى عام ١٩٥١ حين تغير الحزب الحاكم إلا أنه ومن خلالها ظهرت ببعض دول الكومنولث البريطاني كالهند وباكستان واستراليا وجنوب أفريقيا تحولاً واضحاً نحو اتباع أسلوب التخطيط وقد سارت أيضاً كل من كندا ودول الاشتراكية السابقة كبولندا

ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها في تحقيق تقدماً واضحاً وملموساً في مجال التخطيط.

وظهر التخطيط الاقتصادي في بعض الأقطار العربية كمصر مع بداية ثورة يوليو1952، وتم إنشاء معهد التخطيط القومي عام1960 وهو معهد حكومي مصري يتبع وزارة التخطيط أنشئ بموجب القانون رقم 231 لسنه 1960، كمؤسسة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة، وذلك بغرض النهوض بالبحوث والدراسات التنموية والتخطيطية المتصلة بإعداد الخطط القومية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومي والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف القومية . وبذلك يعد المعهد من أوائل المعاهد المماثلة نشأة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط[1]، وفي العراق في عام ١٩٥١ حين أنشأ مجلس الأعمار ومجلس التخطيط ووزارة التخطيط عام ١٩٥٩[2].

في نهاية القرن العشرين وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل أكبر دعائم التخطيط الاقتصادي المركزي تخلت معظم الدول عن اتباع هذا المنهج والسير في ركب الرأسمالية الجديدة ونظام العولمة وظهور الشركات متعددة الجنسيات واتباعها أسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يخدم المصالح السياسية للقطب الواحد تحت ستار الحرية الاقتصادية للمجتمعات.

## ثانياً: التخطيط والمشكلة الاقتصادية

الحاجات الإنسانية تتحول إلى رغبات تتطلب الإشباع ، وهناك وسائل كفيلة بإشباع هذه الرغبات. هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات المختلفة،

---

(1) الموقع الرسمي لمعهد التخطيط القومي في مصر.
http://inplanning.gov.eg/ar/About/Pages/Former-Directors.aspx

- تنويه هام: يوجد رؤساء ووزراء التخطيط في مصر في ملحق رقم (1)، و(2).

(2) جواد محمد علي الحكيم، " التخطيط الاقتصادي"، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، 1978.

وتتميز الموارد بأنها نادرة ومحدودة بالنسبة لتعدد الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزا لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات وفيرة ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر. كما تعرفنا على ماهية المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة أمام الحاجات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة، في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة بمقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة" ندرة نسبية ومشكلة" اختيار" والندرة بالنسبة للحاجة إليها، ولحكمة أرادها المولى سبحانه وتعالى ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثة أسئلة هي : ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟ .وتختلف الإجابة على التساؤلات السابقة من مجتمع لأخر تبعًا لظروفه ومرحلة نموه وتطوره وتبعًا للنظام الاقتصادية المتبع، وهل هو نظام اقتصادي رأسمالي؟ أم نظام اقتصادي إسلامي؟

**ففي النظام الرأسمالي (نظام السوق)** والذي يتصف بالمنافسة الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون، ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمحددة وفقًا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق.

**اما نظام الاشتراكي(الاقتصاد المخطط)** فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم الهيئة العليا للتخطيط باختيار أفضل أساليب الإنتاج بما يحقق أقل تكلفة إنتاجية، ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات الهيئة العليا للتخطيط وكما يعتقد البعض[1]، فإن أحد النظامين السابقين حصريًا غير وارد من الناحية العملية، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة .ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعيًا او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما ان السوق يؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاديات المخططة، فإن تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم

---

(1) عبلة عبد الحميد بخاري، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، الجزء الأول، ص8. الرابط https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP1.pdf

في اقتصاديات السوق أي المزج بين آليات الدولة وآليات السوق والتكامل بينهما اعتماداً على حقيقة إنه لا غنى عن الدولة في إرساء القواعد الأساسية والركائز المؤسسية والتشريعية التي تلزم الأسواق وتحقق بالتالي أهدافها في التنمية، كما أن العمل بآليات السوق يعد أمراً حتميا أيضا لتحقيق الكفاءة الإنتاجية ورفع مستوى الجودة في الإنتاج وتطبيق التكنولوجيا المتطورة في العملية الإنتاجية؛ ولذا فإن المزج بين الدولة والسوق يمكن أن يحقق الجمع بين العدالة وكفاءة السوق، والتي يمكن أن يسهما في تحقيق أهداف التنمية [1]. وهو ما أطلق عليه في بداية القرن الواحد والعشرون سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وسابقاً الطريق الثالث ما بين الخصخصة والإدارة الحكومية المنفردة) [2] التي تتوافق مع رؤية الإسلام في الحرية مع عدم غياب دور الدولة أي توافق دور الدولة في الشراكة مع نظرة الإسلام لدور الدولة، والشكل رقم(1) التالي يوضح دور الدولة في ظل الشراكة مع رؤية الإسلام.

**شكل (1) دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل الشراكة**

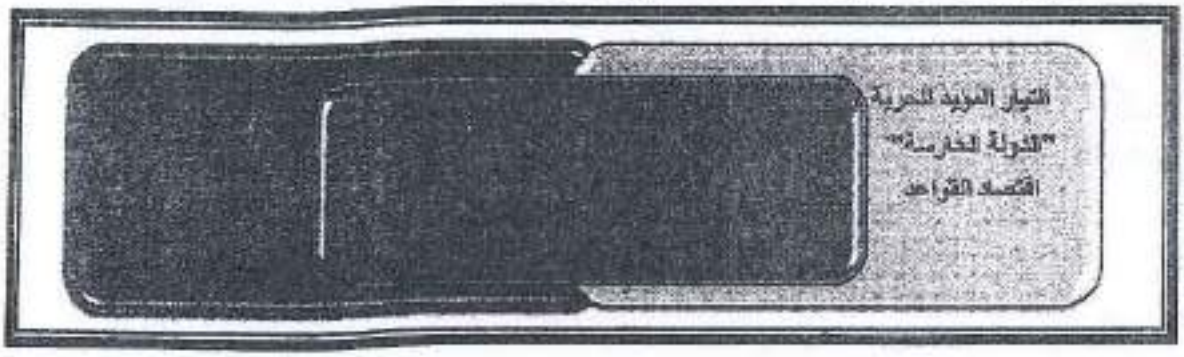


**المصدر:** علاء مصطفى أبوعجيلة، " **الكفاء الاقتصادية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل قطاع النقل: تجارب عالمية**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 62.

## ثالثاً: معنى التخطيط الاقتصادي

**المعنى اللغوي للتخطيط:** هو إثبات لفكرة ما بالرسم أو الكتابة وجعلها تدل

---

(1) إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، "**الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة**"، الناشر: دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2011م، ص ص 194-195.

(2) رفعت السيد العوضي، " **الطريق الثالث**، كلية التجارة "بنين"، جامعة الأزهر، مذكرات غير منشورة، 2001/ 2002، ص8.

دلالة تامة علي ما يقصد في الصورة والرسم من المعنى والموضوع ، وهو أيضاً التسطير والتهذيب والطريقة.

**المعني الاصطلاحي للتخطيط:** عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلي أهداف معينة. وبعبارة أخري هو عملية ترتيب الأوليات في ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

**التخطيط بمعناه الإداري:** هو تحديد الوسائل أو الأساليب المناسبة لتحقيق هدف أو أهداف مستقبلية، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.

**كما يعرف التخطيط أيضا:** بأنه تحديد الأهداف المراد تحقيقُها، ورسم خط

السير إليها، وتحديد وسائل ذلك السير، مع وضوح التصور لما يمكن أن يحدث أثناء العمل من المستجدات والتطورات، ووضع ما يناسب ذلك من طرُق التعامل مما باتَ يُسمَى بالخطة والخطة البديلة. بعبارة أخرى عملية تنبؤ بالمستقبل في أي أمر أو مجال من المجالات.

لذلك قد **يعرف التخطيط الاقتصادي:** علي أنه أداة تنظيمية لمواجهة المشاكل والتطورات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية داخل المجتمع.

**وقد يعرف أيضا:** علي أنه توجيه وتنسيق لمقومات وطاقات المجتمع بقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع في المستقبل بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة.

**ومؤدى ذلك أن التخطيط الاقتصادي بصفة عامة هو محاولة منظمة تبغي، عن طريق تدخل الدولة إلي :**

1- تحقيق أهداف معينة في المستقبل ، بأقل تكلفة إجتماعية ممكنة.
2- تحديد الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف.
3- التنسيق بين الأهداف المراد تحقيقها والإجراءات والوسائل والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة.

**ويرى ليونيل روبنز التخطيط الاقتصادي بأنه** " الرقابة الحكومية على الإنتاج" ويعرف هذا النوع بالتخطيط عن طريق تفاعل قوى السوق، ولكن هذا التعريف قصر التخطيط على عملية الرقابة فقط على الإنتاج وبالتالي غير شامل[1].

**ويرى الأستاذ الدكتور على لطفي(*) التخطيط الاقتصادي بأنه"** إعداد وتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متسق معتمداً على شيء من المركزية في الاعداد واللامركزية في التنفيذ متضمناً تنبؤات للأهداف المرتقبة خلال فترة معينة، هادفاً إلى تحقيق تنمية سريعة ومنظمة لجميع فروع النشاط الاقتصادي، وجميع مناطق الدولة" [2].

**ويرى الباحثان التخطيط الاقتصادي** يعني تحديد الأهداف العامة في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستثمار، كما يهدف لتعبئة الطاقات المادية والمعنوية للمجتمع بطريقة علمية وإنسانية، من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل لإشباع الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع.

**رابعاً: أهمية التخطيط**

بالنظر لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها دول العالم باختلاف نظمها الاقتصادية فإن أهمية التخطيط الاقتصادي وأنواعه يكون هو الآخر مختلفاً باختلاف الأهداف التي يسعى إليها النظام الاقتصادي . ويعد التخطيط ضرورة إنسانية أولاً وقبل كل شيء يرى باحثي الاقتصاد بأنه أسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل وفي الوقت نفسه يراه آخرون أسلوباً في التدبير والتفكير والتوقيت السليم لذا نجد إن الأفراد داخل المجتمع يحتاجون إليه في تنظيم تصرفاتهم والتوفيق بين أهدافهم ومواردهم

---

(1) بركات محمد أبو النور، محمد عيد حسونه، " **مبادئ التخطيط والتنمية الاقتصادية**" ، كلية التجارة " بنين"، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر ،1428هـ-2008، ص7.

(*) **على لطفي محمود** أستاذ الاقتصاد الراحل بكلية التجارة جامعة عين شمس، وزير المالية ورئيس مجلس الشورى والوزراء الأسبق، وواحد من أعلام الاقتصاد في مصر والعالم العربي.

(2) على لطفي، " **التخطيط الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر 1989، ص15.

وحتى الجماعات الإنسانية في مختلف توجهاتها تحتاج إليه هي الأخرى باعتباره الوسيلة الفعالة للموائمة بين أهداف الجماعة وبين ما يتاح لها من موارد نادرة[1].

وبما أن الدولة تعتبر الخيمة التي تظل بظلها الجماعات الإنسانية فقد شكل التخطيط الاقتصادي وسيلة لتحقيق أهدافاً اقتصادية ترمي إلى جعل النشاط الاقتصادي في خدمة المجتمع ، وتحقيق المصلحة العامة . ومن الطرق التي يجري بها التوصل إلى ذلك الهدف هو تحويل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية إلى ملكية الشعب بأسره ومن جهة أخرى يعتبر هدفاً سياسياً يتجه إلى العناية بأمر إلغاء أو تقليل حدة التفاوت الطبقي في المجتمع.

ويعتبر التخطيط الاقتصادي أحدث منهج فني لتقليل الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادي التلقائي عن طريق التنبؤ بما سوف يكون عليه حال الاقتصاد مستقبلاً وفي رسم صورة تقديرية للمستقبل شاملة لجميع العناصر الواجب تحقيقها متضمنة الأهداف القومية العامة والجزئية في مختلف القطاعات وهو ما يفيد في عمليات التنمية المستدامة، مع تمتع التخطيط الاقتصادي بدرجة من المرونة تجعل من الضرورة وجود احتمالات تعديل الأهداف أو تغير البيانات التخطيطية نتيجة حدوث ظروف طارئة لم يكن إلى التنبؤ إليها من سبيل .

ومن هنا نجد إن التخطيط الاقتصادي يعتبر أسلوباً لتنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان المختلفة ومنهجاً ثابتاً بالنسبة لاقتصاديات الدول ذات النهج الاشتراكي سواء كانت بلداناً متطورة أو نامية ، كما أن الدول الرأسمالية بدأت هي الأخرى في برمجة الحياة الاقتصادية لمجابهة مشاكلها، وتتبلور أهمية التخطيط الاقتصادي في الاقتصادات الوضعية في تطبيقه بنسب متفاوتة مع ما تفرضه الظروف السياسية والاقتصادية لكل نظام غير إن الدول النامية في كثير منها اعتبرته سلم النجاة الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بما يواءم ويناسب ظروفها السياسية والاقتصادية وندرة مواردها.

---

(1) أحمد فؤاد يوسف، " التخطيط الاقتصادي الأساسيات والمفاهيم "، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وفي ظل النظام العالمي الجديد وبروز العولمة أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية كبيرة لمواجهة تحديات العولمة لتداخل عالم السياسة بالاقتصاد واعتباره المحرك الأساسي والقوة العظمى التي تسير العالم ليست القوة العسكرية وإنما القوة الاقتصادية وخير دليل على ذلك ما تسعى إليه الدول العظمى بالسيطرة على العالم وغزوه عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على القدرات الاقتصادية العالمية وتتلاعب في مصائر الدول والشعوب.

**والخلاصة** أن التخطيط الاقتصادي هو اسلوب تستعين به الدولة لتوجيه التنمية الاقتصادية وتنظيمها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة فلا يمكن للدول النامية بمواردها وإمكاناتها المحدودة أن تحقق أهدافها باستخدام آلية السوق بل يتعين عليها أن تقوم بموازنة ما لديها من إمكانيات وموارد وما تطمح إليه من أهداف وقد يعكس التخطيط الاقتصادي تدخل الدولة إذ يمثل التخطيط الاقتصادي وسيلتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة منظمة.

## المبحث الثاني

### الفرق بين التخطيط الاقتصادي وبعض المفاهيم الأخرى

هناك خلط من الاقتصاديين وغيرهم في بعض الأحيان بين التخطيط الاقتصادي والعديد من المفاهيم والمصطلحات القريبة الشبه منه أو التي تعتبر احدى ادواته التي تستخدم في الوصول إلى تحقيق اهداف الخطة بشكلها الدقيق، وبالتالي كان لابد من إلقاء الضوء على الفرق بين التخطيط وهذه المفاهيم والمصطلحات الاخرى بهدف الوصول إلى أوجه الاختلاف بينهما كالتالي:-

**أولا: الفرق بين الخطة والتخطيط:**

**الخطة:** هي الأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. بمعنى أنه لكي يتسنى استخدام الوسائل المتاحة في تحقيق الأهداف المقررة بأقصى درجة من الكفاءة، لا بد من التنسيق بين الوسائل والأهداف عن طريق خطة اقتصادية تلتزم الدولة بتنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلية.

وتجدر الإشارة إلي أن وجود خطة اقتصادية في دولة ما لا يعني بالضرورة وجود تخطيط اقتصادي. فقد توجد الخطة دون وجود التخطيط، عندما تضع الدولة خطة اقتصادية و تنشرها كوثيقة رسمية، وليس لديها الإمكانيات والأجهزة الإدارية اللازمة لتنفيذها. بل وقد لا تتوفر لديها النية أصلا في التنفيذ ويكون وضع الخطة في هذه الحالة مطلبا ضروريا للحصول علي القروض والمساعدات الأجنبية.

## ثانيا: التخطيط الاقتصادي وبعض المفاهيم الأخرى:

### 1ـ التخطيط والتنبؤ:

**التخطيط الاقتصادي هو** تدابير وإجراءات متعمدة تصبو إلي تحقيق أهداف معينة سبق تقديرها، وهو بذلك يخرج عن تلقائية حركة الجهاز الاقتصادي.

**أما التنبؤ** يفترض أن الاقتصاد القومي ينمو نموا حرا تلقائيا، ويسير في اتجاه معين طبقا لقوانين اقتصادية معينة، ومهمة التنبؤ تنحصر في الكشف عن نتائج هذا النمو الحر التلقائي لإرشاد المنظمين والسلطات العامة إلي ما يجب اتباعه إزاءها.

كما تجدر الإشارة إلي أن التخطيط يعتمد إلي حد كبير علي التنبؤ لكون تنفيذها يتم في المستقبل. فعلي سبيل المثال لا يمكن توزيع الاستثمارات علي فروع الإنتاج المختلفة إلا بعد التنبؤ بحالة الاستهلال خلال سنوات الخطة.

**وخلاصة ما تقدم** فإن التخطيط يعتمد على بعض العوامل والمتغيرات التي يمكن للمخطط التحكم فيها وأخري لا يمكنه التحكم فيها بدقة، ولكن يمكنه توقعها بدرجات متفاوتة من الثقة. وفي النوع الثاني من المتغيرات يواجه المخطط أخطار عدم امكانية تنفيذ الخطة بإحكام ومن ثم يتعاظم هامش الخطأ لعدم التأكد من هذه المتغيرات وعدم دقة التنبؤ في بعض الأحيان[1].

### 2ـ التخطيط والاشتراكية:

**الاشتراكية** نظام اقتصادي، له أسس يقام عليها النشاط الاقتصادي في المجتمع من إنتاج واستهلاك وتوزيع.

أما **التخطيط** تنظيم اقتصادي معين لكيفية استخدام موارد المجتمع المادية والبشرية أحسن استخدام. في ذلك قد لا تتبعه بعض الدول الاشتراكية. وقد تتبعه بعض الدول الرأسمالية.

---

(1) جمال داود سلمان، طاهر فاضل حسون ، " **التخطيط الاقتصادي**"، جامعة بغداد، بيت الحكمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بدون تاريخ، ص 16.

حيث يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي السابق (رائد الاشتراكية في العالم وأيضا التخطيط) لم يتبع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلا بعد فترة ( احدي عشر سنة) من قيامة بتطبيق الاشتراكية حيث قام بإلغاء الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج وإحلال الملكية الجماعية أو العامة محلها عام1917، ولم يبدأ في إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلي عام 1928حيث بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولي.

هذا في حين أن هناك دول تتبع النظام الرأسمالي أي تحتفظ بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، وفي نفس الوقت تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادي مثل فرنسا والدول التي تتجه ألآن إلي اقتصاد السوق من خلال برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي.

هذا وقد يعود الخلط بين التخطيط الاقتصادي والاشتراكية إلي أن أول دولة في العالم اتبعت التخطيط كانت تتبع النظام الاشتراكي وهي دولة الاتحاد السوفيتي السابق. كما أن هناك تشابه كبير بين أهداف التخطيط الاقتصادي والاشتراكية حيث كل منهما يهدف إلي استخدام موارد المجتمع أحسن استخدام، وتحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو الاقتصاد ، ورفع مستوي المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع.

**3ـ التخطيط والاقتصاد الموجه:**

**التخطيط الاقتصادي** ذو طابق وقائي، حيث في ظله الدولة ترسم السياسة الاقتصادية والمالية لفترة مقبلة بما يضمن تجنب وقوع المشكلات الاقتصادية.

كما أن التخطيط الاقتصادي يتميز بالتنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية ( كسياسة الأجور والسياسة المالية والسياسة النقدية...الخ ).

**أما الاقتصاد الموجه** فهو ذو طابع علاجي، حيث تتدخل الدولة لحل المشكلات الاقتصادية بعد وقوعها. مثل؛ علاج تفشي البطالة في المجتمع عن طريق زيادة الاستثمارات العامة.

**كما أن الاقتصاد الموجه** يتميز في معظم الحالات بالتنافر والتناقض، فعندما تنشأ مشكلة ما قد تلجأ الدولة إلي اتخاذ بعض الإجراءات أو إتباع سياسات معينة للتغلب عليها، ولكن عندما تنشأ مشكلة أخري تلجأ الدولة في اتخاذ إجراءات

وسياسات أخري للتغلب عليها وهكذا. وغالبا ما يكون هناك تناقض وتعارض بين الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتبعها الدولة لحل المشكلات الاقتصادية.

أما الخلط بين التخطيط والاقتصاد الموجه قد يرجع إلي أنه في الحالتين تتدخل الدولة في اتخاذ وإتباع بعض الإجراءات والسياسات للتأثير في النشاط الاقتصادي.

### 4. التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة:

يعني تدخل الدولة مجموعة السياسات والاجراءات والتشريعات والأنظمة التي تضعها الدولة لتعديل أو اصلاح جانب أو أكثر من جوانب حياة المجتمع لذلك لا يمكن اعتبار تدخل الدولة مرادفاً للتخطيط الاقتصادي اضافة إلى ذلك فان **هناك نقاط اختلاف بين المصطلحين نذكر منها**[1]:-

أ- من ناحية الشمول فإن التخطيط يغطي مختلف الفعاليات والأنشطة والاقاليم الاقتصادية في البلد بينما يهتم التدخل الحكومي في كل مرة بمنطقة أو نشاط أو جزء من قطاع اقتصادي معين.

ب-من ناحية الاستمرار فإن التخطيط الاقتصادي وهو عملية مستمرة لوضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها فكلما انتهت خطة وضعت غيرها اما تدخل الدولة فانه يتم وقت الحاجة فقط.

ج-من ناحية الفاعلية نجد الخطة الاقتصادية تكتسب قوة القانون بعد اعتمادها من القيادة السياسية ، أما التدخل الحكومي فقد يتخذ صفة القانون الملزم وقد يعتمد اسلوب الترغيب بما يؤثر على امكانيات تحقيق اهدافها، وعلى أية حال فأن تدخل الدولة يعتبر شرطاً أساسياً لتقديم التخطيط الشامل من خلال سيطرة الدولة على كافة وسائل الانتاج[2].

---

(1) عبد القادر محمد بودقة ، " **التخطيط الاقتصادي الاسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني**"، الموصل، العراق، 1979، ص 44-45.

(2) للمزيد عن دور الدول التفضل بالرجوع إلى : حازم الببلاوي ، " **دور الدولة في الاقتصاد**"، دار الشروق ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1418هـ- 1998م.

### 5- التخطيط الاقتصادي والتأميم:

**التخطيط الاقتصادي** يتضمن تحديد أهداف معينة، واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، والعمل علي إيجاد تنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية. في حين أن **التأميم** لا يعدو أن يكون إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة.

**أما أوجه الشبه والخلط** بينهما قد يعود إلي أن تأميم بعض عناصر الإنتاج

يكون عادة بهدف استخدامها أحسن استخدام، وهذا ما يهدف إليه التخطيط الاقتصادي أيضا.

### 6. التخطيط والبرمجة:

تعني البرمجة مجموعة الاجراءات والسياسات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لإيجاد الحل الامثل للمشاكل التي يعاني منها المجتمع كالبطالة والتضخم و العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من المشاكل وينتهي البرنامج بتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها. وفي بعض الدول تستخدم البرمجة في تطوير المجتمع من خلال وضع برامج تنمية خاصة لإعمار منطقة معينة أو لتنشيط قطاع معين، أما التخطيط فإنه يمتاز بالاستمرار وشمول مختلف المناطق والأنشطة الاقتصادية في المجتمع وبالتالي فإن البرمجة ما هي الا عملية تخطيطية جزئية لقطاع ما أو نشاط معين بينما التخطيط القومي الشامل فإنه يهدف الى وضع خطة شاملة ومنسقة تشمل تحقيق النمو لكافة قطاعات المجتمع بشكل مستمر ومتجدد.

### 7ـ التخطيط والإدارة:

**يقصد بمفهوم الإدارة** في الاقتصاديات الغربية طرق وأساليب توجيه العمليات الانتاجية في المشروعات، أما في الاقتصاديات الاشتراكية فيقصد بالإدارة إلى معنيين الاول هو أن الادارة تعني النظام الكامل الخاص بقيادة الدولة للاقتصاد القومي والثاني يعني تنظيم العمليات الاقتصادية الجارية وهو ما يطلق عليه اصطلاح الادارة الجارية ومن الملاحظ أن المعني الأول يتضمن كل وظائف الدولة الخاصة بقيادة الاقتصاد القومي بما فيها التخطيط الاقتصادي، أما في الحالة الثانية فان اصطلاح الادارة يفهم على أنه أداة لتفهيم الخطة[1].

---

(1) جمال داود سلمان، طاهر فاضل حسون ، "**التخطيط الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

## المبحث الثالث

### أنواع التخطيط الاقتصادي

قد يكون من المفيد في سبيل توضيح مفهوم التخطيط الاقتصادي أكثر أن نستعرض أنواع التخطيط.

ومن المفيد أيضا في البداية أن نوضح أن التخطيط الاقتصادي يختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي القائم. فالتخطيط في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا يختلف عن التخطيط في النظم الاقتصادية القائمة علي القطاع الخاص والنظم الاقتصادية المختلطة (التي يوجد بها إلي جانب القطاع الخاص قطاع عام يتمتع بأهمية كبيرة في الاقتصاد القومي). كما يختلف التخطيط في الدول المتقدمة عن التخطيط في الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا، بل إن مضمون التخطيط يختلف من دولة متقدمة لأخرى وفق اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل منها. ولذات السبب يختلف مضمون التخطيط بالنسبة للدولة الواحدة من وقت لآخر حسب اختلاف الظروف السائدة وبصفة خاصة مرحلة النمو الاقتصادي.

كما يختلف التخطيط الاقتصادي باختلاف **طبيعة الأهداف** التي ترمي الخطط الاقتصادية لتحقيقها، وكذلك **الوسائل** التي تعتمد عليها في تحقيق هذه الأهداف. وهذا الاختلاف في الأهداف والوسائل يمارس تأثيرا جوهريا علي أساليب صياغة الخطط الاقتصادية. ومن الطبيعي أن يترتب علي ذلك وجود أنواع مختلفة من التخطيط.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم أنواع التخطيط الاقتصادي علي أساس الثنائية بالنسبة لكل نوعين متقابلين.

**أولا: التخطيط للتغلب علي الدورات الاقتصادية والتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية:**

**ينقسم التخطيط من حيث القضاء علي الاختلالات إلي:**

**1ـ التخطيط للتغلب علي الدورات الاقتصادية:**

الهدف منه هو تحقيق التوازن الاقتصادي، أي القضاء علي الدورات الاقتصادية( موجات متتالية من الرواج والكساد). لذلك يقتصر هذا النوع من التخطيط عادة علي الدول الصناعية المتقدمة التي يوجد بها قطاع خاص كبير وقوي وأسواق متقدمة، والتي تتعرض اقتصادياتها لهذه الدورات وما ينتج عنها من اختلالات اقتصادية.

ويتم هذا التخطيط في ظل الإطار الاقتصادي والاجتماعي السائد، بمعني أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لا يتغير في ظل هذا النوع من التخطيط، كما أن الإجراءات الاقتصادية التي تتخذ من أجل تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطة تعمل من خلال آلية السوق إلي حد كبير.

**2ـ التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية:**

أما التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية، فهو يهدف مثل التخطيط المضاد للدورات الاقتصادية إلي زيادة الدخل والعمالة ولكن عن طريق إزالة العقبات الهيكلية التي تعوق التقدم الاقتصادي أي عن طريق تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

لذلك يغلب هذا النوع من التخطيط في الدول النامية التي تسعي إلي إزالة أسباب التخلف و إقامة أسباب التقدم.

**ثانيا: التخطيط الجزئي و التخطيط الشامل:**

ينقسم التخطيط من حيث درجة الشمول إلي:

**1ـ التخطيط الجزئي:**

يقوم التخطيط الجزئي علي أساس تخطيط قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي مثل قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمي أو غير ذلك، يكون لها أهمية خاصة علي المستوي الكلي أو تحقق نموا قطاعيا تدعو إليه الحاجة في بعض القطاعات الاقتصادية التي ينشا بها اختلالا في قوي العرض والطلب. وقد

يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين. فبدلا من أن تقوم الدولة مثلا بتخطيط القطاع الصناعي بأكمله تقوم بتخطيط صناعة الكيماويات، أو أحد فروعها كصناعة البويات.

وإذا كان أتباع أسلوب التخطيط الجزئي له ما يبرره في بعض الدول سواء لعدم توفر البيانات أو لانخفاض مستوى الإدارة و التنظيم أو لغير ذلك من الأسباب.

**فإن من عيوبه** عدم إدخال قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى في الاعتبار. وهو من شأنه توجيه الموارد الإنتاجية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا القطاع وحده. ولما كانت إمكانية تحقيق ذلك تتوقف علي مدي إمكانيات القطاعات الأخرى، فقد يصعب تحقيق التناسق بين مختلف القطاعات ومن ثم يتعذر تحقيق أهداف القطاع المخطط.

**2ـ التخطيط الشامل:**

التخطيط الشامل يغطي كافة قطاعات الاقتصاد القومي وكافة الأنشطة

الاقتصادية، ويغطي كافة أقاليم الدولة. ولا يوجد هذا النوع من التخطيط إلا حيث يلعب القطاع العام دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي ويكون مسئولا عن الجانب الأكبر في تنفيذ الأهداف التي تنطوي عليها الخطة.

وليس يعني ذلك أن **القطاع الخاص** لا مجال له في ظل التخطيط الشامل إذ أن هذا القطاع يؤدي دورا هاما في مجال المنافسة بصفة خاصة مما يحفز المشروعات العامة علي زيادة كفاءتها خصوصا في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسئولية الاجتماعية. وهنا يقوم التخطيط الشامل بالتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص تحقيقا للخطة الكلية.

**ثالثا: التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:**

**ينقسم التخطيط من حيث درجة المركزية إلي:**

**1ـ التخطيط المركزي:**

وهو يعني وجود هيئة مركزية للتخطيط تكون مسئولة بشكل كامل عن إعداد الخطة وتنفيذها والإشراف والرقابة عليها. بعبارة أخرى وجود هيئة عليا للتخطيط

تتولي وضع الخطة والإشراف والرقابة عليها، وحكومة مركزية تتولي مسئولية التنفيذ الفعلي للخطة. وفي ظل التخطيط المركزي توضع خطط تفصيلية لمختلف القطاعات وربما مختلف المناطق التي يتكون منها الاقتصاد القومي وتتناول هذه الخطط الأهداف الإنتاجية للمشروع حجم الإنتاج ونوعيه وأسعاره.. الخ ) علي مدى سنوات الخطة، بل قد تتطرق هذه الخطط إلي تحديد أنواع المواد الأولية والسلع الوسيطة التي يتعين علي المشروع استخدامها في العملية الإنتاجية.... وهكذا. وبمعني آخر، فإن معظم الأهداف التي تتضمنها الخطة تترجم إلي أوامر وتعليمات ملزمة للوحدات الاقتصادية في المجتمع. أي أن التوجيهات المباشرة تعد سمة من سمات التخطيط المركزي.

هذا ولا يعني مركزية التخطيط قيام الهيئة المركزية بإصدار كل القرارات الخاصة بالخطة دون الرجوع إلي أو مشاركة الهيئات التخطيطية الأخرى في إصدارها، وكما لا يعني أنها لا تستطلع رأي الوحدات الإنتاجية المختلفة، داخل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بها من قرارات، لأنهم أقدر علي تفهم مشاكل الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

**2 ـ التخطيط اللامركزي:**

فيه يقتصر دور الهيئة المركزية للتخطيط علي النواحي الكلية فقط مثل تحديد الحجم الكلي للاستثمار خلال سنوات الخطة الذي يحقق معدل نمو معين أو علي أساسه يتحقق حجم عمالة مرغوب دون الدخول في التفاصيل مثل تركها للوحدات الإنتاجية تحديد نوع السلع و كمية السلع التي تقوم بإنتاجها.

أي تقتصر الخطة الاقتصادية في هذا النوع من التخطيط علي تحديد عدد من الأهداف الكلية التي يتسنى بتحقيقها بلوغ الغايات العامة للخطة. ومن هذه الأهداف الكلية مثلاً ارتفاع متوسط دخل الفرد، إرساء قواعد الصناعة، تعزيز قدرة التنافسية للدولة ، تخفيض نسبة البطالة.... الخ.

ويعبر عن هذه الأهداف بصورة كمية دون التطرق إلي تحديد أهداف مفصلة لمختلف المشروعات التي يكون منها الاقتصاد القومي.

وتقوم السلطات المسئولة عن التخطيط بحفز المشروعات علي تحقيق الأهداف التي تتضمنها الخطة مستخدمة في سبيل ذلك الوسائل المختلفة للرقابة الحكومية علي النشاط الاقتصادي سواء كانت:

– مباشرة عن طريق وضع قواعد وحدود للسلوك الاقتصادي الذي يتعين علي الأفراد و المشروعات انتهاجها في مجال النشاط الاقتصادي.

– أو غير مباشرة عن طريق السياسة الضريبية والرسوم الجمركية و إعانات التصدير و السياسات النقدية و الائتمانية...الخ.

وغالبا يعتمد التخطيط اللامركزي علي الحوافز(التدخل غير المباشر) أكثر من اعتماده علي الأوامر والتعليمات(التدخل المباشر) في حمل الأفراد والمشروعات علي بلوغ الغايات التي تستهدفها الخطة الاقتصادية.

ومما سبق يبين أن لا مركزية التخطيط لا تعني أن الدولة تترك الوحدات الإنتاجية التي يتكون منها الاقتصاد القومي حرة في فعل ما تشاء وبالتالي قد تخرج عن أهداف التخطيط. اذ الهيئة المركزية للتخطيط تتحكم في الواقع في قرارات المنشآت والشركات بطريقة غير مباشرة عن طريق الأسعار، والتسهيلات الائتمانية. وسياسة التوزيع وما إلى غير ذلك.

**رابعا: التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي:**

**ينقسم التخطيط من حيث النطاق الجغرافي إلي:**

**1ـ التخطيط القومي:**

يشمل التخطيط القومي جميع الأقاليم والمناطق التي تضمنها الدولة. ولكي ينجح التخطيط علي المستوي القومي، يجب أن تسبقه دراسات جزئية علي مستوي المناطق المختلفة للدولة. والأنشطة النوعية المتعددة، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التي يمكن أن تقوم بها، والموارد التي يمكن أن تعتمد عليها في تحقيق المشروعات ومن ثم توزع أهداف الخطة توزيعا جزئيا بين المناطق المختلفة للدولة.

2 ـ **التخطيط الإقليمي**: أما التخطيط الإقليمي فمن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم ومحافظات الدولة لأنها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي وعليه فيتم وضع خطة لإقليم أو أقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف.

وسيتتبع محاولة تحقيق التوازن بين أقاليم الدولة ضرورة دراسة إمكانيات كل إقليم وتخصيص أكثر الاستثمارات ملائمة له. فقد يكون العائد من إنشاء استثمارات معينة في بعض الأقاليم المختلفة أقل منه في أقاليم أخري في المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر فائدة للاقتصاد القومي في المدى الطويل نتيجة للوفورات الخارجية الممكن تحقيقها في هذا الإقليم فضلا عن المزايا الاجتماعية المتحققة من زيادة التجانس بين أقاليم الدولة الواحدة.

وجدير بالملاحظة أن التخطيط الإقليمي قد يكون جزءا من التخطيط القومي إذا ما كانت الخطة الإقليمية جزء من خطة قومية شاملة. وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور **لا مركزية** التخطيط علي المستوي الجغرافي، أي لا مركزية إقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية.

**خامسا: التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي:**

**ينقسم التخطيط من حيث الهدف الذي يسعي إلي تحقيقه إلي:**

**1ـ التخطيط الهيكلي:**

يقصد بالتخطيط الهيكلي اتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات والسياسيات التي تهدف إلي إحداث تغيرات جذرية في التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي وخلق أوضاع جديدة يسير طبقا لها كل من النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي للدولة.

وبعبارة أخري فإن التخطيط الهيكلي لا يعتمد علي ترميم البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم ومحاولة إصلاح بعض جوانب، وإنما هو أكثر شمولا وأكثر عمقا من ذلك لأنه يستدعي تغييرات جذرية وعمل ثوري لإقامة هيكل اقتصادي واجتماعي جديد، يغاير تماما الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتداعي.

ويلاحظ أنه من الناحية التطبيقية يحتاج التخطيط الهيكلي إلي إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، بل والسياسي كذلك. ومن أمثلة ذلك الإصلاح الزراعي والتأميم وقوانين الضرائب و... الخ.

والملاحظ أن التخطيط الهيكلي كثيرا ما يتبع في الدول النامية والتي تبدأ في إتباع سياسة إنمائية محورها التصنيع بمعدلات سريعة، حيث أنها لا تستطيع إعداد و تنفيذ الخطط الاقتصادية في ظل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف. فالأمر يستدعي قبل ذلك تغييرات جذرية للقضاء الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه المجتمعات.

**2 ـ التخطيط الوظيفي:**

أما التخطيط الوظيفي فيقصد به إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم دون إحداث تغييرات جذرية فيه أو في فلسفته. وبعبارة أخري، فإن التخطيط الوظيفي يسير تبعا لمبدأ الإصلاح التدريجي والتطور البطيء عن طريق إحداث **تغييرات بسيطة** في الوظائف التي يؤديها النظام الاقتصادي دون المساس بالأسس التي يقوم عليها الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.

هذا والتخطيط الوظيفي لا يخرج في الواقع عن كونه نوعا من التخطيط الهيكلي البطيء. ولعل أوضح مثال علي ذلك هو التخطيط في الاتحاد السوفيتي الذي بدأ 1928 و كان في بداية الأمر تخطيطا هيكليا، ثم أصبح بعد ذلك تخطيطا وظيفيا. حيث إذا ما تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يصبح التخطيط وظيفيا.

التخطيط الوظيفي كثيرا ما يتبع في البداية في الدول الرأسمالية وخاصة دول أوروبا الغربية. فمن المعروف أن هذه الدول قد حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا هائلا منذ منتصف القرن الثامن عشر علي أثر قيام الثورة الصناعية وما أدي إلية ذلك من رفع مستوي المعيشة وتغيير الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه المجتمعات.

ولذلك فعندما بدأت بعض الدول في إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن في حاجة إلي تغييرات جذرية في الهيكل

الاقتصادي والاجتماعي. و لذلك فقد كان من الطبيعي أن تبدأ تلك الدول مباشرة في أسلوب التخطيط الوظيفي.

**سادسا: التخطيط الأصلي والتخطيط المساعد:**

**ينقسم التخطيط من حيث ما يتعلق بالقطاعات أو المتغيرات الاقتصادية إلي:**

**1ـ التخطيط الأصلي:**

التخطيط الأصلي فهو ما يتعلق **بالقطاعات الاقتصادية** المختلفة سواء كانت سلعية كقطاع الزراعة والصناعة والتشييد والبناء والكهرباء، أو قطاعات خدمات كقطاع الإسكان والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والمال والتجارة والمرافق والتخزين. فالتخطيط الأصلي يستدعي تحديد هدف أو أهداف معينة يراد تحقيقها خلال فترة محددة في أحد هذه القطاعات(تخطيط جزئي) أو في جميع هذه القطاعات(تخطيط شامل).

**2ـ التخطيط المساعد:**

أما التخطيط المساعد فهو ما يتعلق **بالمتغيرات الاقتصادية** كالأسعار والقوة العاملة والادخار والأجور.

هذا وتوجد **علاقة** وثيقة بين التخطيط الأصلي والتخطيط المساعد. فتخطيط الأسعار علي سبيل المثال يؤثر إلي حد بعيد علي مدى إمكان تحقيق أهداف التخطيط الأصلي فكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي يشتري منتجات القطاعات الأخرى بأسعار معينة؛ ويبيع منتجاته في الأسواق والقطاعات الأخرى بأسعار معينة. ومن الواضح أن تحديد هذه الأسعار يؤثر إلي حد بعيد في كميات مستلزمات الإنتاج الصناعي التي يحصل عليها القطاع من القطاعات الأخرى؛ كما يؤثر كذلك في الكميات التي يستطيع القطاع توزيعها في الأسواق. هذا بالإضافة إلي أن تخطيط الأسعار يجب أن يرمي إلي تحقيق أهداف أخري مثل عدالة التوزيع وتوفير الحافز لدي المنتجين للتوسع في الإنتاج وتجنب الضغوط التضخمية و.... الخ.

وكذلك الأمر بالنسبة لتخطيط القوة العاملة فهو يؤثر أيضا إلي حد بعيد علي مدي إمكان تحقيق أهداف التخطيط الأصلي لأن أي قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي لن يتمكن من تحقيق أهدافه إلا إذا توافرت لديه الأعداد الكافية من الموارد البشرية.

أما بالنسبة لتخطيط الأجور فهو يؤثر إلي حد بعيد علي مدي إمكان تحقيق أهداف التخطيط الأصلي. فإذا كان التخطيط الأصلي يهدف إلي تحقيق زيادة كبيرة في إنتاج قطاع معين لا يقبل الأفراد علي العمل فيه، فلا بد من رفع الأجور نسبيا في هذا القطاع لإغراء الأفراد علي العمل فيه من ثم تحقيق أهداف التخطيط الأصلي. هذا علاوة أن تخطيط الأجور يجب أن يرمي إلي تحقيق أهداف أخري مثل توفير الحافز لدي الأفراد لزيادة الإنتاج، و عدالة التوزيع، و تجنب التضخم و.... الخ.

ولا يختلف الأمر بالنسبة لتخطيط الادخار فهو يؤثر كذلك إلي حد بعيد علي مدي إمكان تحقيق أهداف التخطيط الأصلي. فمن المعروف أن نجاح أي خطة اقتصادية يتوقف أساسا علي تدبير الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها. ولا شك أن الادخار هو أهم مصادر التمويل. فلا بد إذن من وضع خطة للادخار لضمان الحصول علي أكبر حصيلة ممكنة من المدخرات بأنواعها المختلفة.

يتضح مما تقدم أن التخطيط الاقتصادي السليم يجب أن يشمل التخطيط الأصلي و التخطيط المساعد في نفس الوقت.

**سابعا: التخطيط الإلزامي(الإجباري) والتخطيط التأشيري (الاختياري).**

**ينقسم التخطيط من حيث درجة الإلزام إلي:**

**1ـ التخطيط الإلزامي(الإجباري):**

يقصد بالتخطيط الإلزامي(الإجباري) أن تكون جميع المنظمات المتخصصة والهيئات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية ملزمة بتنفيذ كل ما تقضي به الخطة الاقتصادية من حيث حجم الاستثمار وكمية الإنتاج وأنواعه وحجم العمالة وأسعار البيع ...الخ. وهو الحال بالنسبة لمعظم الدول الاشتراكية.

يعتمد هذا التخطيط على الخطط التشغيلية كأدوات منهجية للتعامل مع القطاع العام، ويشتمل على توجهات ملزمة للجهات الحكومية المختلفة بشأن برامجها وإسهاماتها في تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية، وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية محددة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة على الصعيدين الكلي والقطاعي، من أجل ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية.

ويلاحظ أنه في حالة الاقتصاد **المختلط** (وجود قطاع عام وقطاع خاص) تكون الخطة **ملزمة** بالنسبة للقطاع العام وتعتمد **علي الإقناع** وأساليب الرقابة غير المباشرة بالنسبة للقطاع الخاص.

والجدير بالإشارة أن بعض الاقتصاديين يري التخطيط الاقتصادي بطبيعته لا يمكن أن يكون إلا إجباريا حتى تضمن تنفيذ الخطة وتحقيق ما ترمي إليه من أهداف.

**2. التخطيط الاختياري.**

ويمكن أن يطلق علية أيضا التخطيط التأشيري، وهو ينصب علي أن الدولة تقوم بإعداد الخطة الاقتصادية وتترك المنظمات المتخصصة والمؤسسات والوحدات الإنتاجية حرية تنفيذها. وهو يشتمل على ما يخص القطاع الخاص من توجهات وطموحات خطة التنمية، ويرتكز أساساً على تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للخطة، دون أن يتعارض ذلك مع هدف الاستثمارات الخاصة بشأن تعظيم الربح، مما يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية، وسياسات سوق العمل) نحو تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وتوفير الفرص الاستثمارية المجزية، إضافة إلى مراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة من أجل تبسيط الإجراءات وتشجيع القطاع الخاص على العمل بحرية ومرونة.

أي أن هذا النوع من التخطيط يقوم **علي التحفيز**، علي أساس اقتراح أهداف معينة والعمل علي إقناع الوحدات الإنتاجية بتنفيذ هذه الأهداف. أي أن تنفيذ الخطة لا يكون بالأوامر وإنما بالإقناع و الحوافز.

وهنا قد تعتمد الدولة علي بعض الدوافع الايجابية وهي مغريات اقتصادية ومالية(مثل الإعفاءات الضريبية، إعانات الإنتاج، والمعونة الفنية...). أو بعض الحوافز السلبية (ومنها تقييد الاستيراد، وضع قيود علي تحويل العملات، تراخيص البناء...) لتوجيه استخدام عناصر الإنتاج بما يتفق و أهداف الخطة الاقتصادية.

هذا وقد اثبت التجارب الدولية في بعض الدول أن الحوافز الايجابية والحوافز السلبية (التي لجأت بعض الدول إليها) **لم تنجح** نجاحا كاملا لتوجيه استخدام عناصر الإنتاج بما يتفق وأهداف الخطة الاقتصادية، أي لم تنجح في التزام القطاع

الخاص بتنفيذ ما تقضي به الخطة الاقتصادية وهو ما قد ترتب عليه بالطبع من بعض النتائج السيئة.

معني ذلك يمكن أن يتعايش كل من التخطيط التأشيري والتخطيط الإجباري معا، حيث يمثلا معا شقي المنهج التخطيطي الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، مع زيادة الأهمية النسبية للتخطيط التأشيري، بما يتماشى مع الزيادة المطردة لإسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما قد يؤدى إلى التعجيل بنمو القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي.

**ثامنا: التخطيط من القاعدة إلي القمة و من القمة إلي القاعدة:**

**ينقسم التخطيط من حيث طريقة إعداد الخطة الاقتصادية ( أو بمن سيبدأ الخطوة الأولي في إعداد الخطة) إلي:**

**1- التخطيط من القاعدة إلي القمة:**

معناه أن الخطوة الأولي في إعداد الخطة الاقتصادية للدولة هي وضع الخطط في أدني المستويات أي علي مستوي الوحدات الإنتاجية.

وبمقتضي هذه الطريقة تبدأ كل وحدة إنتاجية في وضع خطتها خلال فترة مقبلة (خمس سنوات مثلا) ثم تتجمع هذه الخطط الفردية حتى تصل إلي القمة أي الهيئة المركزية للتخطيط.

وقد يرى البعض أن هذا النوع من التخطيط (من القاعدة إلي القمة) أكثر واقعية لأن كل وحدة إنتاجية عندما تضع الخطة الخاصة بها، تأخذ في اعتبارها الإمكانيات العملية المتاحة لها.

ولكن يؤخذ علي هذا النوع من التخطيط أنه يتم دون أن يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومي كله. وبعبارة أخري فإن أي خطة يتم إعدادها علي مستوي الوحدة الإنتاجية لن تتسم بالواقعية إلا إذا كان لدي المسئولين عن هذه الوحدة الإنتاجية صورة عامة عن الاقتصاد القومي كله. فعلي سبيل المثال، لن يستطيع المسئولون عن الوحدة الإنتاجية تقدير الطلب المتوقع خلال فترة الخطة إلا إذا كانت لديهم بيانات الدخل القومي وتطوره وتوزيعه.

2 ـ التخطيط من القمة إلي القاعدة:

أما التخطيط من القمة إلي القاعدة معناه أن الخطوة الأولي في إعداد الخطة الاقتصادية للدولة يبدأ من أعلي المستويات أي علي مستوي الهيئة المركزية للتخطيط حيث تقوم بتصميم الإطار الإجمالي للخطة، ثم تتدرج بعد ذلك حتي تصل إلي القاعدة أي الوحدات الإنتاجية.

ويتميز هذا النوع من التخطيط بأنه يأخذ في الاعتبار الصورة العامة للاقتصاد القومي كله، لأن المسئولين في الهيئة المركزية للتخطيط تتوافر لديهم بيانات كافية عن حالة الاقتصاد القومي وعن تطور الإنتاج في جميع فروع النشاط الاقتصادي. بل تتوافر لديهم كذلك بيانات عن متغيرات أخري تكون لها أهمية كبري عند إعداد الخطة الاقتصادية، ومن هذه المتغيرات الدخل القومي، كمية النقود المتداولة، الأسعار، الموازنة العامة للدولة،.... الخ.

ولكن يؤخذ علي هذا النوع من التخطيط (من القمة إلي القاعدة) أنه أقل واقعية من النوع الأول (التخطيط من القاعدة إلي القمة) لأن المسئولين في الهيئة المركزية للتخطيط لا تتوافر لديهم بيانات كافية عن إمكانيات الوحدات الإنتاجية المختلفة.

هذا ولا يوجد تعارض بين هذين النوعين من التخطيط طالما أنه يمكن الجمع بينهما لإعداد خطة دقيقة واقعية، تأخذ في اعتبارها الصورة العامة للاقتصاد القومي كله، وكذلك إمكانيات الوحدات الإنتاجية المختلفة.

ولكن يقتضي ذلك أن تكون الوحدات الإنتاجية قبل أن تبدأ في وضع خططها علي علم بالصورة العامة للاقتصاد القومي كله، وبالأهداف التقريبية المراد تحقيقها خلال فترة الخطة.

**تاسعا: التخطيط طويل الأجل و التخطيط قصير الأجل:**

في الواقع ينقسم التخطيط الاقتصادي من حيث البعد الزمني إلي ثلاث أنواع هما:

1ـ **التخطيط طويل الأجل (التخطيط الاستراتيجي):**

يعد التخطيط طويل الأجل بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة، مما يتطلب توفير بيئة ملائمة لتحقيق طموحات التنمية المستمرة على المدى البعيد.

ويتضمن رؤى إستراتيجية متسقة مع سياسات اقتصادية ومالية على المدى البعيد لتكون دليلاً مرجعياً تستند عليه قرارات الاستثمار وغيرها في القطاعات الاقتصادية.

وتتراوح مدة هذا التخطيط بين عشرة وعشرين عاما. وغالبا ما يكون من طبيعته التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي. أي تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، مثل؛ عمل تغيير كبير في الهيكل الإنتاجي، القضاء علي البطالة، الارتفاع بالمستوي التكنولوجي عن طريق التوسع في التعليم و الارتقاء به في كافة مستويات.... الخ. أن تحديد مثل هذه الأهداف بعيدة المدى تمكن المخطط من وضع الإستراتيجية والسياسات الملائمة لتحقيقها.

ويلاحظ أن درجة الخوض في التفصيلات في مثل هذا النوع من التخطيط تكون قليلة، علي أساس أنها تستخدم كمرشد في إعداد الخطط متوسطة و قصيرة الأجل.

ومن الأسباب التي تدعو إلي بناء خطة طويلة الأجل هو وجود بعض المشروعات التي تتجاوز مدة إنشاؤها فترة الخطة متوسطة الأجل مثل مشروع توشكي و الآثار المترتبة عليه كاستصلاح الأراضي وبناء مجتمعات عمرانية جديدة...الخ. فالاستفادة من هذه الآثار يستلزم رسم السياسات المطلوبة في الفترة الطويلة.

**2 ـ التخطيط متوسط الأجل:**

يرتبط هذا التخطيط بالتخطيط طويل المدى عن طريق الإطار العام الذي رسمته الخطة طويلة الأجل، وتتراوح مدته عادة بين ثلاثة و سبعة أعوام. كما يحتوي هذا النوع من التخطيط علي درجة أكبر من التفصيل مقارنة بالتخطيط طويل الأجل، لأنه يتعرض لهيكل القطاعات واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة وتفصيل هيكل العمالة... وغير ذلك. و بمعني آخر فإن التخطيط متوسط الأجل يتميز بالنزول إلي مستويات عديدة ومختلفة من التفاصيل التي قد تصل إلي مستوي فروع الصناعة أو الوحدات الإنتاجية.

### 3 ـ التخطيط قصير الأجل:

ويطلق علي عادة التخطيط التنفيذي أو الحركي، وبعده الزمني عام واحد. وغالبا ما يرتبط بالميزانية العامة للدولة. وهو يعد الوسيلة التنفيذية للتخطيط متوسط المدى.

ويتميز التخطيط قصير الأجل(السنوي) بتحديد مسار أعمال محددة ذات نتائج قريبة، وبتفصيل الأهداف مثل معدل نمو الدخل القومي ومعدل نمو الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي وفي شتي الصناعات الرئيسية، تحديد الأهداف الإنتاجية للعديد من السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية. وغير ذلك.

كما يتميز هذا التخطيط أيضا بتفصيل الوسائل المزمع استخدامها لتحقيق الأهداف ومثال ذلك تحديد تفاصيل السياسات النقدية والائتمانية والضريبية وسياسات الأسعار والأجور و ما إلي غير ذلك من السياسات الأخرى.

## عاشرا: أنواع أخرى من التخطيط:

### 1 ـ التخطيط للطوارئ والتخطيط الدائم.

أ- ينصب التخطيط للطوارئ علي علاج خلل معين في الاقتصاد القومي،

أو مواجهة ظروف معينة كالحرب أو ما شابه ذلك. وينتهي هذا التخطيط بانتهاء الظروف التي أوجدته أي أنه تخطيط مؤقت.

ب- أما التخطيط الدائم فينصب علي أهداف لا تتحقق إلا في الأجل الطويل ومن ثم فهو يتصف بالبقاء والاستمرار ويعد التخطيط في الاتحاد السوفيتي السابق مثالا لهذا النوع من التخطيط.

### 2 ـ التخطيط المادي والتخطيط المالي.

أ- التخطيط المادي يعني بتدبير الخامات والمعدات والإنشاءات وقوة العمل اللازمة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات.

ب- التخطيط المالي يعني بتدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتمويل كمية السلع والخدمات المقرر إنتاجها في ظل التخطيط المادي.

هذا و الواقع أنه لا خلاف حول أسبقية أي من النوعين علي الآخر عند بدء عملية التخطيط، لأنهما وجهان لعملة واحدة إذ لا يتصور أن تتضمن أي خطة كمية السلع والخدمات المراد إنتاجها خلال فترة زمنية معينة دون أن يتبين في ذات الوقت كيفية الحصول علي بل وكيفية تخصيص الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها.

# الفصل الثاني

## المبررات والمقومات والمبادئ الأساسية للتخطيط الاقتصادي

المبحث الأول: مبررات التخطيط (لماذا التخطيط).

المبحث الثاني: مقومات التخطيط الاقتصادي

المبحث الثالث: المبادئ التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية (خصائص الخطة الاقتصادية).

# الفصل الثاني

## المبررات والمقومات والمبادئ الأساسية للتخطيط الاقتصادي

يهدف هذا الفصل إلى تعريف القارئ لما التخطيط أي مبررات عملية التخطيط لماذا تلجأ الدول إلى عملية التخطيط من منطلق تحمل الدولة مسئولتها تجاه عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي لابد من التخطيط لها وخاصة في الدول النامية لتقليل الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما يتناول الفصل المقومات المطلوبة لعملية التخطيط الاقتصادي، ثم يتناول الفصل خصائص عملية التخطيط الاقتصادي وما هي المبادئ التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية، وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مبررات التخطيط (لماذا التخطيط).**

**المبحث الثاني: مقومات التخطيط الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: المبادئ التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية (خصائص الخطة الاقتصادية).**

## المبحث الأول

### مبررات التخطيط (لماذا التخطيط).

لقد تباينت الآراء حول النهج الاقتصادي الأنسب في إدارة الاقتصاد القومي ما بين تطبيق النظام المعتمد على آليات السوق والنظام المعتمد علي التخطيط .

إلا أنه أثبت التجارب الدولية أن إتباع الدول النامية الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية قد يؤدي إلي اتساع فجوة التخلف بينها و بين الدول المتقدمة. وما التجاء الدول المتقدمة ذاتها إلي الأخذ بأسلوب التخطيط إلا برهان يؤكد أن التخطيط ضرورة من ضرورات التنمية في الدول النامية.

**لذلك لابد أن تتحمل الدولة مسئولية التنمية و ترسم لها خطة شاملة تساعد علي وضع أهدافها موضع التنفيذ. ولضرورة القضاء على العوامل غير الملائمة للتطور والتقدم الاقتصادي تنطلق الآراء المؤيدة للتخطيط الشامل في تبريرها معتمدة على مجموعة الاعتبارات التالية:**

1- تنشأ المشروعات العامة عادة لتحقيق مجموعة مختلطة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مما يستدعي إسناد إدارتها للدولة لما لها من قدرة مميزة في هذا المجال.

2- حققت المشروعات العامة العديد من أهدافها في كثير من البلدان وبخاصة النامية منها. إذ قامت بدور ريادي في عملية التصنيع والتنمية وتوفير البنية الأساسية الضرورية.

3- لا تعود الأسباب الرئيسة للأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة إلى الملكية لوسائل الإنتاج. وإنما تعود إلى التخطيط السيئ للمشروعات أو الاختيار غير المناسب لخطوط الإنتاج أو لضعف الإدارة والبنية الرئيسية.

4- إن الاعتماد على نظام آليات السوق في إدارة الاقتصاد وإن كان يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي إلا انه لا يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة. علي سبيل المثال، المنافسة عادة ما تؤدي إلي التقادم الفني السريع للآلات والمعدات الإنتاجية حيث أن المنتج لكي يكون قادرا علي الاستمرار في المنافسة فلا بد من أن يكون لديه أحدث الآلات والمعدات ومعني ذلك انه قد

يستغني عن بعض أو كل المعدات والآلات وهي مازالت في حالة جيدة، وهذا ولا شك يعد ضياعا للموارد الإنتاجية. أن مثل هذا الضياع لا يلاحظ في ظل التخطيط الذي يستهدف بالدرجة الأولي حصر الموارد وتوجيهها الوجه المناسبة قبل التنفيذ إذ أن التناسق بين الموارد والاستخدامات في ظل التخطيط يكون سابقا علي اتخاذ القرارات في حين أن التناسق في النظام الحر يأتي لاحقا بعد ضياع الكثير من الموارد.

5- لا يستطيع نظام آليات السوق ضمان القدر المطلوب من العدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية. وتوفير الخدمات المطلوبة لجميع أفراد المجتمع مما قد يؤدي إلى خلق مشكلات عدم الاستقرار في المجتمع.

6- إن الهياكل المالية والإدارية والتنظيمية للقطاع الخاص بطبيعتها غير قادرة على مواجهة بعض التطورات التكنولوجية والاتجاهات الدولية في إقامة المشروعات الكبيرة والمعقدة وإدارتها.

7- إن دوافع القطاع الخاص لتحقيق الربح السريع تعتبر عائقا أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى. إذ أنها تحد من توجهات هذا القطاع إلى الاستثمار بالمشروعات التنموية الضرورية للمجتمع.

8- لا يستطيع القطاع الخاص تعبئة كافة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع والاستفادة منها في عملية التنمية.

9- كما أن الاعتماد على القطاع الخاص بشكل واسع وبخاصة في القطاعات الاستراتيجية قد يؤدي إلى الانكشاف الخارجي. وهذا بدوره يؤدي إلى التبعية والسيطرة الأجنبية على موارد الاقتصاد الوطني.

**ويمكن بلورت مبررات التخطيط الاقتصادي بصورة أوضح ومختصرة في الآتي:**

أ- المحافظة علي الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.

ب- توجيه المجتمع وفق أولوياته.

ج- تنفيذ المشروعات الإنتاجية الثقيلة و مشروعات البنية الأساسية.

د- تحقيق العدالة الاجتماعية.

هـ-العمل علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي هو محاولة لمجابهة مشكلة التخلف الاقتصادي ولتحقيق التنمية الاقتصادية بدلا من ترك الأمور تجري عشوائيا دون رابط أو تنسيق ودون ضوابط تشير إلي أن المجتمع يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافه، لكون الاقتصاد المخطط يجعل جميع مؤسسات الدولة تعمل كوحدة وفق نسق متكامل ونظرة استشرافية واقعية لغايات المستقبل تجعل النتائج اضمن وأكثر فعالية للمجتمع بأسره، **نتيجة تمتعه(الاقتصاد المخطط) بالعديد من الخصائص.**

**خصائص الاقتصاد المخطط[1]:**

- وجود أجهزة قادرة علي قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

- استخدام التخطيط الشامل كأسلوب لتنظيم الاقتصاد القومي بمعني أن التخطيط يكون مشتملا علي كل البرامج أو الخطط الفرعية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

- يتمتع التخطيط بدرجة من الثبات النسبي خلال فترة زمنية محددة ومن ثم يكون مختلفا عن البرامج المؤقتة التي تنتهي بانتهاء أسبابها كما تنقصها صفة العمومية والشمول.

- محاولة تنسيق الأهداف العامة والخاصة في إطار خطة تتلافى التناقض بين هذه الأهداف.

---

([1])-من وجهة نظر المؤيدين.

## المبحث الثاني

## مقومات التخطيط الاقتصادي

**نجاح العملية التخطيطية يستلزم توافر بعض المقومات الأساسية التي يمكن استعراضها فيما يأتي:**

1- وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات التي تصلح لبناء الخطة.

ويتطلب ذلك وجود أجهزة علي درجة عالية من الكفاءة يوكل إليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات. كما يكون هناك ضمان لاستمرار تدفقها بكفاءة عالية. وعدم توفر هذا الشرط يعني أن الخطة مجرد حبر علي ورق.

2- وجود جهاز قادر على إنجاز القرارات المتعلقة بعملية التخطيط.

وحتي يكون لهذا الجهاز مقاومات الجهاز التخطيطي فمن الضروري أن يكون لقراراته طابع الإلزام علي كافة مستويات الاقتصاد القومي وأن يكون في سلطته متابعة تنفيذ عملية التخطيط. كما أنه من الضروري أيضا أن يتوفر لهذا الجهاز الكادر الفني من الخبراء والمتخصصين القادرين علي صياغة خطة متكاملة.

3- توفير الكوادر الفنية علي مستوي الوحدات الإنتاجية.

وذلك حتى يمكن تفهم احتياجات هذه الوحدات والتعبير عنها للجهاز التخطيطي وكذا فهم وتنفيذ القرارات التي تصل إليه من جهاز التخطيط.

4-توفير الأجهزة اللازمة لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط.

وذلك حتى لا يحدث ما يعوق التنفيذ. ولما كانت عملية التخطيط هي عملية سياسية في المقام الأول فإن ذلك يتطلب توفير الكادر السياسي القادر علي تعبئة كافة القوي والجهود في سبيل تنفيذ الخطة ومتابعة هذا التنفيذ.

## المبحث الثالث

## المبادئ التي تحكم وضع الخطة الاقتصادية

### (خصائص الخطة الاقتصادية)

بجانب المقاومات الأساسية اللازمة لنجاح العملية التخطيطية السابق ذكرها، هناك بعض المبادئ التي يجب أن تتوافر في أداته (الخطة القومية) والتي يقوم عليها بناؤها حتى يمكن تحقيق الأهداف التي تتضمنها. ويمكن إجمال هذه المبادئ الأساسية في:

1- **الواقعية:** إذ لا بد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه. وان توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم. وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة. بمعني لا بد أن تكون الخطة من أشياء ممكن تحقيقها، وأن يكون المسئولين واقعيين عند إعداد الخطة .

2- **الشمولية:** يجب أن تشمل الخطة اغلب القطاعات والمتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تجديد الإنتاج. وان تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسة. مادية كانت أم بشرية. لان الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا بحيث لا يمكن تخطيط جزء منه وإهمال الجزء الآخر. وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وإنما ينبغي أن نصل إليها بالتخطيط المتدرج. وذلك بوضع إستراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع. ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة. تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

3- **التكامل والاتساق:** يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا وان تشكل في مجموعها كلا متكاملا متناسقا. وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

4- **المرونة:** نظرا للتطور السريع في العلم والتكنولوجيا. يجب ألا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمع. إذ لا بد أن تتصف الخطة بالمرونة وان تتجاوب مع

الظروف المتجددة في هذا العصر. بحيث أن تكون الخطة قادرة على مواجهة الظروف والمستجدات بإجراء بعض التعديلات اللازمة.

5- **الإلزام والديمقراطية:** لا بد من توفير مركز أو جهاز تخطيطي لاتخاذ القرارات وان يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاوني إن وجد. ومن ناحية أخرى فلا بد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية ومنظماتها في صياغة الخطة والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

6. **المركزية واللامركزية:** يعني المبدأ توزيع العمل على أساس مركزية قرارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ولا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

7- **توفير الكوادر التخطيطية:** لا بد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولا لضمان نجاح العملية التخطيطية. حيث أن درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

8- **الاستمرارية:** أن مبادئ الواقعية والشمول والاتساق والمرونة والمركزية والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة واستمرارية العملية التخطيطية. إذ أن العملية التخطيطية لا بد وان تكون عملية مستمرة. بمعني أي لابد أن يكون التخطيط غير متوقف أو متقطع.

وتطبيقا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ ما يسمى بالخطط المتحركة. بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة. مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على مواجهة الظروف الجديدة ويضمن استمرار العملية التخطيطية. إلا أن ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجيا متطورة لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ وتقييم الأداء.

9. **الأولوية:** قد توجد أولويات معينة تكون أهم من غيرها في وقت معين، فوقت المشاكل والحروب تكون الأولوية للدفاع عن أرض الوطن أما في وقت السلم تكون الأولوية حسب الحاجات الإنمائية مثلاً الزراعة.

10. **التوقع**: الخطة دائماً مستقبلية، أي تكون لدى واضع الخطة نظرة مستقبلية وأن تكون لدية القدرة على توقع المستقبل واستشفاف ما يحدث.

11. **الوضوح والدقة**: يجب أن تكون الخطة واضحة ودقيقة وغير متشعبة، لأن الخطة الغير واضحة والمتشعبة يصعب تحقيقها لكثر الاستفسارات التي تنتج من عدم الوضوح.

12. **الاختيار بين البدائل**: لابد من وجود البدائل، فإذا اصطدمت الخطة بشيء مفاجئ لا بد أن يكون البديل جاهز ومتوفر.

13- **دمج الأبعاد البيئية**: لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية. إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة إلي تحقيق هدف المحافظة على البيئة لصالح أجيال المستقبل.

حيث تضمن برنامج عمل[1] القرن (21) الصادر عن مؤتمر الأرض في سنة 1992 المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمجها على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة... الخ.

---

(1) – لقد صدر عن "مؤتمر الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 إعلان مبادئ يتعلق بالبيئة والتنمية، وبرنامج عمل يتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في القرن الواحد والعشرين (سميت أجندة القرن 21). كذلك تم اعتماد اتفاقيتين دوليتين بخصوص البيئة وهما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، هذا بالإضافة عما تولد عن هذه الاتفاقات من اتفاقات جديدة منذ ذلك التاريخ. وقد دعت مجموعة الاتفاقات والبرامج تلك إلى دمج البعد البيئي ضمن استراتيجيات اقتصادية مسئولة اجتماعيا، مع العمل في نفس الوقت على حفظ قاعدة الموارد والبيئة لصالح أجيال المستقبل وضمان أوسع مشاركة جماهيرية في

# الفصل الثالث

# مناهج وطرق و أدوات التخطيط الاقتصادي

المبحث الأول: مناهج التخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني: طرق التخطيط الاقتصادي

المبحث الثالث: أدوات وأساليب التخطيط الاقتصادي

---

المبادرات واتخاذ القرار وتشمل الأجندة أيضا تحديد السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها وتقييمها بصورة منظمة.

# الفصل الثالث

## مناهج وطرق و أدوات التخطيط الاقتصادي

يهدف هذا الفصل إلى تعريف القارئ أهمية تحقيق المجتمع أقصى درجات التنمية بشتا جوانبها وهذا لا يتم إلا من خلال مناهج وأدوات للتخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية من أقصر الطرق من جميع جوانبها، ثم يتناول الفصل من خلال مبحثه الثاني طرق التخطيط في الأنظمة الاقتصادية المختلفة سواءً في الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية – التخطيط في النظام الإسلامي فسوف نتناوله فيما بعد في فصل مستقل- وكل هذا لا يتم إلا من خلال أدوات واساليب للتخطيط الاقتصادي وهو ما سوف نتناوله في المبحث الأخير من هذا الفصل مع التركيز على أداة الحسابات القومية في التخطيط لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مناهج التخطيط الاقتصادي**

**المبحث الثاني: طرق التخطيط الاقتصادي**

**المبحث الثالث: أدوات وأساليب التخطيط الاقتصادي**

## المبحث الأول

## مناهج التخطيط الاقتصادي

التخطيط الاقتصادي منهجا علميا ونهجا عمليا وفنيا يهدف إلى تحقيق أقصى نمو ممكن في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع. وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الأولى على نوعية الأدوات التخطيطية فيه. وعلى الأساليب والطرق الفنية التي يختارها المخططون لهذا الغرض بالدرجة الثانية.

ويعتمد نجاح التخطيط بدوره على التنظيم السياسي العام للدولة وعلى كفاءة الأجهزة المسئولة ومدى سيطرتها وتمكنها من حسن اختيار هذه المناهج ودقة تطبيقها. ومن ثم حسن اتخاذ القرارات التي من شأنها التوصل إلى أفضل البدائل الاقتصادية والاجتماعية بين موارد الدولة واستخداماتها.

**أولا: المنهج التخطيطي في الاقتصاديات الاشتراكية:**

**يمكن القول بصفة عامة أن المنهج الأساسي للتخطيط الاقتصادي المطبق في الدول الاشتراكية(أو الذي كان مطبق) يتضمن:**

1- اختيار المعايير المتضمنة لدوافع التفضيل الاجتماعية الخاصة بشتى تقسيمات الموارد والاستخدامات.

2- التطبيق الفني للمعايير المختارة، وقد تقف عملية التخطيط الاقتصادي عند حد تطبيق الجانب الأول، وذلك بتطبيق المعايير الاجتماعية للكفاءة الاقتصادية بهدف اختيار أكثر القرارات صلاحية لاستخدام الموارد المتاحة على النحو الذي يحقق أعلى ناتج قومي بأقل مقدار للمواد الإنتاجية الطبيعية والبشرية. وفي الحدود التي يسمح بها مبدأ مستوى التوظيف وميزان المدفوعات.

وقد تسمو عملية التخطيط الاقتصادي إلى حد **الاختيار الأمثل** للقرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تطبيق معايير الكفاءة الاقتصادية التي تسهم بصفة ايجابية في الناتج القومي. بحيث يفوق عائدها الاجتماعي تكلفتها الاجتماعية. وكذا إلى تطبيق معايير التفضيل الاجتماعي التي تؤدي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

**ثانيا: المنهج التخطيطي في الاقتصاديات الرأسمالية:**

أما المنهجية التي تتبعها الدول الرأسمالية في التخطيط فهي مبينة على نظام الحوافز. وهنا تنشد الدولة مستوى اقتصاديا معينا ولكنها لا تتخذ الخطوات الايجابية المباشرة من اجل التوصل إليه. وتكتفي بعرض الحوافز على الوحدات الاقتصادية وتحريكها بحيث تحاول هذه الوحدات تحقيق ذلك المستوى من تلقاء نفسها.

وقد ترسم الحكومة نماذج اقتصادية تشتمل على أدوات تغيير الوضع الاقتصادي ومدى التغييرات التي يمكن للوحدات الاقتصادية أن تجريها فيها إن شاءت لتحقيق الوضع الاقتصادي الذي تتطلع إليه الدولة. وتقوم الحكومة بعد ذلك بإعلان صورة المستوى الاقتصادي المنشود والبيانات المتعلقة به كي يتسنى للوحدات الاقتصادية تنفيذها.

## المبحث الثاني

## طرق التخطيط الاقتصادي

يستخدم المخططون سواء في الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية طرقاً عدة للتوصل إلى المؤشرات التي تمكنهم من وضع خططهم وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم.

وسوف نعرض فيما يلي بعض الطرق المتبعة لوضع الخطط الاقتصادية في ظل التخطيط الاقتصادي الشامل. نتبعها بعرض بعض الأدوات والأساليب التي يستخدمها المخططون في عملهم.

**1- الطريقة الأولى طريقة الأمثلية:**

يسعى التخطيط التنموي الشامل إلى تحقيق أفضل الانجازات التي يستطيع أن يبلغها المجتمع في حدود الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة مع التوفير ما أمكن في تكاليف هذه المنجزات وبخاصة الموارد النادرة منها. لذا فان الأسلوب الذي يتبعه المخطط لا بد وان يساعده على تحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق يميل بعض الاقتصاديين إلى إتباع أسلوب يأخذ بغايات المجتمع جميعا ويحصر الموارد المتاحة وإمكانياتها القصوى في آن واحد. ويعمل على تنظيم ما يحقق الربح والرفاهية من تلك الغايات وتصغير عناصر التكاليف مع الالتزام بالقيود التي تفرضها محدودية الموارد المتاحة للمجتمع.

ويرجع تسمية هذه الطريقة بالطريقة الأمثلية إلى أنها تبحث عن الحل الأمثل للنموذج التخطيطي. وهو يحتاج إلى قدر كبير من المعلومات التي يجب أن تكون على قدر كاف من التماثل بالنسبة إلى كل جوانب الاقتصاد القومي. وتحتاج هذه الطريقة في تطبيقها إلى أساليب رياضية متقدمة كأساليب البرمجة الخطية وغير الخطية والى آلات حسابية الكترونية ذات طاقة عالية للتمكن من معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات بصورة حالية. يترتب على تطبيق هذه الطريقة إعطاء البيانات ذات المواصفات الكمية أولوية على الظواهر الوصفية.

ومن عيوب هذه الطريقة أن التماثل المطلوب في البيانات يثير مشاكل عديدة وبخاصة في الدول النامية المتخلفة إحصائيا. كما يؤدي تعقيد الأساليب الرياضية المستخدمة إلى عدم تمكين الكثير من العاملين في التخطيط من استيعابها وتفهمها مما يجعلها تلقى معارضة قوية في التطبيق العملي.

لذلك نجد أن استخدامات هذه الطريقة ما زالت ضئيلة في بعض الدول المتقدمة وكذا في الدول النامية التي لا تتوفر لديها الإمكانيات الفنية المتخصصة والأجهزة الالكترونية المتطورة.

**2. الطريقة التصويرية:**

إن ضخامة العمليات الحسابية اللازمة عند إتباع طريقة الأمثلية تستدعي كما ذكرنا أجهزة الكترونية متطورة ذات طاقات هائلة لا تتوفر لدى الكثير من الدول وبخاصة الدول النامية منها. الأمر الذي دعا المخططين فيها إلى إتباع أسلوب رياضي آخر يقوم على حساب عدد من **النماذج البديلة** التي تبني كل منها على مجموعة مختلفة من الفروض. بحيث تتيح لدى المسئولين رؤيا أوضح بالنسبة لما يمكن أن يترتب على كل من المناهج البديلة للتنمية. ومن الممكن في هذه الحالة الاستفادة من الأدوات الحسابية البسيطة.

والى جانب هذه الميزة في الحسابات فان هذه الطريقة تمكن المخطط من معالجة مشكلة عملية أساسية ناتجة عن صعوبة التوفيق بين غايات المجتمع المتضاربة وعن عدم تبين الأجهزة السياسية لحقيقة النتائج المترتبة على رغباتهم بحيث يظل هناك احتمال لان تأتي النتائج المحسوبة بأسلوب الامثلية بآثار لم تؤخذ في الحسبان عند صياغة النموذج مما يجعل الحل مرفوضا رغم انه يعطي بالفعل أفضل النتائج في ظل القيود التي بني عليها النموذج. الأمر الذي يحتاج خبرة كبيرة من جانب المخططين لتفادي مثل هذه المواقف.

هذه الطريقة تقوم على تصوير مواقف افتراضية مختلفة قبل حدوثها بالفعل (سيناريوهات)لذلك يطلق عليها اسم الطريقة التصويرية. ويلاحظ أن حجم النموذج الرياضي المستخدم في هذه الحالة يمكن أن يأخذ أي قدر من الإجمال أو التفصيل. لذا فإنها أقدر من الطريقة السابقة على معالجة قدر أكبر من المشاكل. ومن الجدير بالذكر أن هذه الطريقة تتبع وتستخدم عند مناقشة العديد من القضايا

التخطيطية في كثير من البلدان. فالسيناريوهات تعتمد على تصورات للمستقبل وتعمل على توجيهه المسار التنموي للهدف المرغوب فيه.

**3ـ طريقة التخطيط على مراحل(التخطيط المرحلي):**

هروبا من الغوص في مشاكل الطرق السابقة والتي تسعى إلى الحصول على حل متكامل يحدد جميع معالم إطار الخطة في آن واحد.

يسعى المخططون إلى حل ابسط بإتباع طريقة يتم العمل فيها على مراحل متتالية تقترب كل مرحلة منها من الصورة النهائية بدرجة أكبر. وقد تبنت المدرسة الهولندية بقيادة تنبرجن هذا الأسلوب الذي يفرق بين المراحل المتتالية على أساس مدى التفصيل في كل منها بحيث تكون نتائج كل مرحلة متكاملة غير متضاربة.

يبدأ العمل في هذه الطريقة بمراحل شديدة الإجمال تساعد على تلمس الاتجاهات التي يجري العمل فيها خلال المرحلة التالية الأكثر تفصيلا، وهكذا حتى نصل إلى الصورة النهائية المطلوبة مع ضمان تناسقها واتفاقها مع الغايات والأهداف التي روعي تحقيقها بجهد اقل في المراحل الإجمالية.

تلقى هذه الطريقة في التخطيط رواجا واسعا خاصة بعد أن تبنته هيئة الأمم المتحدة.

وقد ميّز تنبرجن بين ثلاثة مراحل رئيسة لوضع الخطة الاقتصادية الشاملة على أساس مستويات التخطيط المختلفة. المرحلة الأولي هي وضع الخطة الاقتصادية الكلية للإطار العام.المرحلة الثانية وضع الخطط القطاعية. المرحلة الثالثة خطة المشروعات (الوحدات الإنتاجية) .

ومن الجدير بالذكر أن المرحلة الأخيرة تختلف في درجة تفصيلها من دولة لأخرى حسب النظام المعمول به في الدولة. هذه الطريقة تسمح باستخدام نماذج رياضية مبسطة في أكثر من مرحلة من مراحلها. وبذلك يتيح للمخططين إمكانية استخدام كل ما في حوزتهم من النماذج مع توفر الفرصة لرفض ما تثبت المناقشة عدم صلاحيته لسبب أو لأخر.

لذا يؤكد مؤيدي هذه الطريقة أنها تعطي المخطط الفرصة لإدراك مجريات الأمور في كل لحظة وتلمس مواضيع الخطأ ومحاولة تصحيحها ولو بطريقة

التقدير الشخصي غير الموضوعي. الأمر الذي لا تسمح بها الطريقة السابقة الذي تدمج فيه كل المراحل معا ويترك المخطط أمام مجموعة من النتائج على درجة من التفصيل بحيث لا تسمح للمخطط بالتعرف على مصدر الخطأ في أي منها إن شعر بوجوده.

تبدأ هذه الطريقة بعد تحديد الأهداف والإطار العام للخطة بوضع تصور معين للإطار التفصيلي تشترك في إعداده جميع الأجهزة التخطيطية في الدول. ثم تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بدراسة مدى تناسق هذا الإطار أو تضاربه. ويعمل على تصحيحه عن طريق مطالبة الأجهزة المعاونة في الدولة بتعديل مقترحاتها الأولى للحصول على صورة جديدة للإطار التفصيلي قد يظهر فيها أنواعا مختلفة من التناقضات فيعمل على تعديله مرة أخرى... وهكذا. وتستخدم عادة الموازين السلعية العينية المختلفة كأدوات تخطيطية مساعدة للقيام بهذه العمليات المتكررة. وكما هو واضح فان إعداد الخطة يتم عن طريق التقريب المتتالي أو ما يسمى أحيانا بالتجربة والخطأ.

وقد اعتمدت الدول الاشتراكية بوجه عام على هذه الطريقة خاصة لان مدى التفصيل في خططها يجعل أساليب الحل الآتي لمجموعة المعادلات التي يتطلبها نموذج الامثلية أمرا شبه مستحيل. ولذلك نجد انه حتى في الاقتصاديات الاشتراكية يمكن تصور أكثر من مرحلة في العملية التخطيطية. تكون المراحل المتقدمة منها أساسا لما يسمح بالإطار الإجمالي للخطة. بحيث إذا ما وجد أن هذا الإطار محققا لغايات المجتمع أصبح من الممكن إعداد الإطار التفصيلي في ضوئه. وذلك من شأنه العمل على تقليل الجهد الضخم اللازم للوصول إلى إطار متوازن بالدرجة المطلوبة من التفصيل. أي انه يمكن بهذا الشكل الجمع بين التخطيط على مراحل وبين التقريب المتتالي. وهذا ما حدث بالفعل عند إعداد الخطة الخمسية الأولى في مصر.

**4.طريقة تحديد الأهداف:**

تعتمد هذه الطريقة أولا علي تحديد مجموعة الأهداف الأولية العامة. ثم يستنبط منها الأهداف المشتقة عن طريق تطبيق النماذج الرياضية كما في طريقة الامثلية. بحيث يمكن الحصول على الإجماليات الأساسية العامة للاقتصاد القومي.

كما تتضح أيضا البدائل التخطيطية التنموية. وبهذا نكون قد حصلنا على الإطار العام للخطة.

وتدور الخطوة التالية حول إعداد الإطار التفصيلي للخطة. حيث يتم توزيع الإنتاج ومستلزماته وكذا الاستثمار والدخل المتولد والتوظيف في كل قطاع على مستوى تفصيلي.

وهناك منهجان عامان يستخدمان في توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصادي القومي يختلفان وفقا لأنظمة الدول. حيث تعتمد الدول الرأسمالية غالبا على الميزانية القومية وجداول المدخلات المخرجات. بينما اعتمدت وتعتمد الدول الاشتراكية على جداول الموازنات السلعية والمالية وموازنات القوى العاملة.

كما يمكن التوصل إلى مستوى التوزيع التفصيلي بطريقة التقريب المتتالي التجربة والخطأ حيث يتم وضع توزيع تحكمي بين القطاعات مع دراسة معدلات النمو والمعاملات الفنية لكل منها. ثم تستخدم الموازين آنفة الذكر. وللتحقق من مدى انحراف هذا التوزيع عن التوازن الكامل تستخدم الموازنات الحكومية أو جداول المدخلات والمخرجات.

وفي النهاية يصاغ الإطار الإجمالي والتفصيلي النهائي الذي قد يتمشى مع المراحل السابقة أو يختلف عنها. ولكن بشرط المحافظة على الأهداف الأساسية التي تم وضعها وبشرط تحقق التوازن والاتساق في الخطة.

## المبحث الثالث

### أدوات وأساليب التخطيط الاقتصادي

يقصد بأدوات التخطيط الاقتصادي الأساليب العلمية التي تستخدم في المراحل العملية للتخطيط. أي التي تستخدم في مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية، وفي مرحلة تنفيذها، و في مرحلة متابعتها، ويزداد أهميتها في مرحلة المتابعة حيث يستحيل بدونها التأكد من أن التنفيذ يسير طبقا للأهداف المرسومة.

وسوف نستعرض هنا بعض هذه الأدوات ومن أهمها الموازين بمختلف أنواعها ،ونماذج المدخلات والمخرجات، والبرمجة الخطية وغير الخطية، والحسابات القومية.

**أولا:- الموازين :**

هناك عدة أنواع من الموازين التي تستخدم كأدوات مساعدة في إعداد الخطط القومية... منها الموازين السلعية العينية والموازين المالية. ومنها الموازين الاقتصادية الصناعية ومنها موازين القوى العاملة.

تعد الموازين السلعية العينية أشهر أنواع هذه الموازين وأقدمها وأكثرها استخداما في الدول التي تأخذ بنهج التخطيط المركزي الشامل. فقد كانت الموازين السلعية هي أولى الأدوات التي استخدمها الاتحاد السوفيتي السابق في بداية عهده بالتخطيط.

يتم بناء هذه الموازين بالنسبة للسلع الرئيسية والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين ما هو متاح منها وما هو مستخدم. بمعنى تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب على هذه الموارد. ومن ثم محاولة تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي.

وتهدف الموازين السلعية إلى تمكين المخطط من معرفة آثار الأهداف التي يضعها عند استخدام الموارد وإمكانية تحقيقها. ومن ثم فهي أداة لتحقيق التلاؤم بين أهداف الخطة والإمكانات المتاحة في الاقتصاد القومي.

ومن الجدير بالذكر أن الميزانية السلعية على مستوى الاقتصاد القومي ليست سوى تجميع الميزانيات السلعية التي يتم تحضيرها بواسطة المشروعات والمستويات الاقتصادية المختلفة. ويتضمن كل ميزان الوحدات المتاحة من السلعة والاستخدامات المختلفة لها. ومن الضروري أن تكون السلعة التي يعد الميزان لها متجانسة حتى يمكن جمع وحداتها ومقارنتها. الأمر الذي يزيد من عدد الموازين المستخدمة. وإذا لم يتوفر التجانس يلجأ المخططون إلى الموازين القيمية.

وقد انتقد هذا النظام على أساس انه لا يأخذ التغير والتقدم التكنولوجي في الاعتبار عند تطبيقه. كما انه يلزم إعداد عدد كبير جدا من الموازين للتخطيط على المستوى القومي. الأمر الذي يزيد من تعقيد النظام وصعوبة حساباته. بالإضافة إلى أن هذه الموازين السلعية بمفردها تعجز عن تحقيق التوازن الكلي والتناسق الكامل بين موارد الاقتصاد القومي واحتياجاته.

ولتحقيق التناسق على المستوى الكلي واستبعاد وجود عدم التناسب والاختلال في العلاقات بين الكميات الكلية تستخدم الموازنات الاقتصادية أو التركيبية التي توضع على أساس قيمي أو كمي وقيمي في بعض الأحيان.

وفي هذا الصدد يجب الربط دائما بين الميزانيات المادية العينية والميزانيات التركيبية الكلية. وبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى معرفة توازن بين النوعين من الموازنات. فقد تختلف الأهداف الموضوعة في صورة قيمية عن الأهداف الموضوعة بصورة عينية.

كما تلعب موازين القوى العاملة دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين عرض العمل والطب عليه. فهي تؤمن احتياجات فروع الإنتاج المختلفة من الكوادر الإدارية والمهارات المالية والفنية المختلفة. ولا بد هنا لضمان عدم ظهور الاختلالات والاختناقات من ربط خطة العمل بالخطة القومية. بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ منها مما يعمل على تحقيق التوازن العام للخطة.

**ثانيا- نموذج المدخلات والمخرجات:**

يقوم عمل نموذج المدخلات والمخرجات والذي يسمى أحيانا بأسلوب المستخدم /المنتج على تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات حسب ما تتيحه البيانات الإحصائية المتوفرة ووفقا لرغبة المخطط. ويتم وضع معاملات كل قطاع

في صورة معادلات بسيطة تشتمل على الموارد والاستخدامات الخاصة بكل قطاع، توضع في العادة بشكل جدول يعرف بجدول المدخلات والمخرجات أو جدول المستخدم المنتج.

ويمثل جدول المستخدم /المنتج مصفوفة مربعة توضع فيها مجموعة القطاعات بصورة أفقية بصفتها قطاعات منتجة. كما توضع القطاعات نفسها بصورة رأسية بصفتها قطاعات مستخدمة. وبهذا يحتل كل قطاعاً صفاً وعموداً في المصفوفة. بحيث يظهر في الصف توزيع منتجات هذا القطاع على القطاعات الأخرى. بينما تظهر استخدامات هذا القطاع من منتجات القطاعات الأخرى في العمود الخاص بهذا القطاع.

وحيث أن مشتريات كل قطاع تناظر مبيعاته إلى القطاعات الأخرى فانه يمكن بفضل جداول المدخلات المخرجات التوصل إلى هيكل التكاليف وهيكل الطلب على كل قطاع. كما توضح هذه الجداول العلاقات والتشابكات على مستوى الاقتصاد القومي بين القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة.

كما يمكن التعرف بما يترتب على تغيير مستوى أي نشاط من نتائج مباشرة وغير مباشرة. بشكل يمكن معه التوصل إلى التوازن الكلي والتنبؤ بما تقضي إليه أية زيادة أولية في طلب أي قطاع من زيادات في الطلب على فروع الإنتاج المختلفة. وكذلك التنبؤ بالنتائج الإضافية التي يمكن أن تحدث في القطاع العائلي. وهو ما يصعب التوصل إليه باستخدام الموازين.

ترجع نشأة هذا الأسلوب إلى فرانسوا كيناي زعيم مدرسة الطبيعيين حيث قدمه في الجدول الاقتصادي. ثم تطور بعد ذلك على يد كارل ماركس في تحليله للعلاقات الإنتاجية وطبيعتها. ويرجع الفضل في تطوير الصورة الحالية لهذا النوع من التحليل إلى الاقتصادي الروسي فاسيلي ليونتيف..

ولا زالت الإسهامات التحليلية والتنبؤية جارية للاستفادة من إمكانيات هذا النموذج .ولا أدلّ على أهميته من انتشاره خاصة من حيث التركيب والتحديث فكافة الدول المتقدمة تقريبا تصدر جداولها الخاصة بها كل سنتين أو ثلاث سنوات بالإضافة إلى العديد من البلدان النامية مثل كوريا، والفليبين، وأندونيسيا، وماليزيا، والصين، وجنوب أفريقيا، وأوغنده ...أما البلدان العربية فتقوم العديد منها بإصداره، ولكن علي فترات

متباعدة قد تبلغ خمس سنوات أو أكثر، مثل مصر ، وتونس، والأردن، والمغرب، والجزائر، والكويت، والبحرين، والعراق، وسوريا، والسودان، واليمن.

**ثالثاً أسلوب البرمجة الخطية.**

البرمجة الخطية هي إحدى الأدوات الهامة في بحوث العمليات التي تم التوصل إليها خلال الحرب العالمية الثانية إثناء محاولات القوات الجوية الأمريكية التوصل إلى طرق أكثر فاعلية لتخصيص الموارد والإمدادات الحربية. وقد صاغ النموذج العام لهذه المشكلة جورج دانتزج عضو فريق البحث التابع للقوات الجوية الأمريكية في تلك الفترة وصمم طريقة السمبلكس لحل هذه المشكلة عام 1947. ثم تتابع التطوير بعد ذلك في كلا المجالين النظري والتطبيقي لهذه المشكلة إلى أن أصبحت اليوم إحدى الأدوات القياسية الهامة التي تستخدم في اتخاذ القرارات. وتشمل تطبيقاتها مجالات مختلفة ومستويات اقتصادية مختلفة. فهي إحدى الأدوات التي تستخدم في الطريقة الامثلية في التخطيط. وخاصة بعد انتشار الحاسبات الالكترونية.

تسعى هذه الأداة إلى إيجاد الحل الأمثل للمشكلة بعد صياغة النموذج والتعبير عن دالة الهدف والقيود المختلفة التي تحيط بالمشكلة بعلاقات خطية تكون بصورة معادلات أو متباينات خطية يمكن تحويلها إلى معادلات أثناء حل النموذج.

تعبر دالة الهدف عن مؤشر نسعى إلى تعظيمه كالدخل القومي أو الربح مثلا أو مؤشر نسعى إلى تصغيره كالتكاليف أو استخدام الموارد على سبيل المثال. كما تعبر القيود عن محدودية الموارد المختلفة المتاحة المستخدمة في العملية الإنتاجية[1].

---

(1) محمد توفيق ماضي، " البرمجة الخطية "، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 1986.

رابعا: الحسابات القومية:

1. **تعريف الحسابات القومية:**

تعد الحسابات القومية أهم قواعد البيانات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تقييم أداء الاقتصاد القومي والتخطيط للمستقبل لأنها تمثل إطاراً للتنسيق بين الإحصاءات المختلفة ، ويتم تصميمها لأغراض متعددة، ومن أهمها متابعة الأداء الاقتصادي وبالتالي تقييم أداء الحكومة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة، وأيضا في عمل المقارنات الدولية، اي هي أداة تستخدم لإعطاء صوره رقميه للاقتصاد القومي خلال مدة زمنية محددة (سنة أو فترة). وتوضح تلك الصورة حجم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية( الإنتاج، الناتج، الاستهلاك، الاستثمار ..الخ ) في تلك الفترة وتطور تلك المتغيرات من فترة لأخرى ، وكذلك العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين الوحدات العاملة في المجتمع مصنفة إلى قطاعات تنظيميه مسئولة وظيفيا عن تحقيق هذه المتغيرات والعمل على تطورها[1].

2. **اهمية الحسابات القومية:**

نتيجة للتطور الاقتصادي المتنامي والمستمر الذي أدى إلى قيام شبكة واسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع بين ملايين الوحدات داخل اقتصاد البلدان المختلفة أدي لضرورة وجود دور للدولة في الحياة الاقتصادية (هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر بحسب مرحلة النمو التي تمر بها) بهدف الدفع نحو تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق العمل على التخصيص الكفء للموارد المتاحة في المجتمع مع ضمان استدامتها، وبالتالي تنفيذ هذا الدور لا يمكن أن يتحقق بدون توافر قواعد بيانات دقيقة وتشمل كل جوانب الاقتصاد وتتسم بالشفافية وعدم التحيز وتصدر في توقيت سريع ومناسب ومحدد ويتم نشرها على أوسع نطاق وبوسائط متعددة، وهذا ما تفعله الحسابات القومية التي تمثل قاعدة بيانات لا غني عنها للقيام بالتحليل والتوقع والتخطيط والمتابعة على المستوى القطاعي والقومي لأنها تقدم مجموعة من الحسابات تتصف بالشمول والاتساق والتكامل لأنها لا تقدم معلومات عن الأنشطة الاقتصادية ولكن أيضا عن الثروة

(1) United Nations,Statistics Division,**System Accounts** (Brochure), 2015. http:// unstats.un.org/unsd/national account/default. asp

وتوزيعها والعلاقات مع العالم الخارجي، ومن أهم التطبيقات للاستفادة من الحسابات القومية ما يلي[1]:

أ- تبين الحسابات القومية التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي من حيث القطاعات التي يتولد فيها الناتج القومي.

ب- نمط توزيع الدخل، حيث توضح الحسابات القومية العلاقة المتبادلة بين طبيعة توليد وتوزيع الدخل من ناحية، وطبيعة تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج والاستهلاك من ناحية أخرى، كما توضح شكل إعادة توزيع الدخل نتيجة تدخل الدولة عن طريق فرض الضرائب ونمط استخدام حصيلتها في النفقات العامة.

ج-إنفاق الدخل لأن هيكل الإنفاق يؤثر على الناتج وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار على تخصيص الموارد وبالتالي حجم وطبيعة معدلات النمو المستقبلية .

د- أداة مهمة لدراسة عوامل النمو الاقتصادي، لأنها كقاعدة بيانات تمثل أداة مهمة للتنبؤ بملامح الموقف الاقتصادي ومساراته خلال فترة مقبلة وتسمح بتقدير الإنتاجية الكلية للعوامل ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

هـ-دراسة العلاقات التشابكية القطاعية (جداول المدخلات والمخرجات) حيث ترتبط القطاعات الاقتصادية بعلاقات متشابكة فيما بينها، وبالتالي عند التخطيط ورسم السياسات (على المستوى الكلي أو المستوى القطاعي) لابد من مراعاة هذه العلاقات والارتباطات المتبادلة في الاعتبار، وذلك لتفادي الاختناقات التي يمكن أن تنشأ في توفير مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة اللازمة لكل قطاع، فضلا عن تحديد حجم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتحليل الهياكل القطاعية من خلال العديد من المؤشرات مثل نسبة كل من الاستخدامات الوسيطة والنهائية إلى إجمالي

---

(1) الأمم المتحدة إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية القسم الاحصائي **مقدمة عملية في الحسابات القومية** نيويورك 2005، ص 13.

إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة، نسبة الأجور إلى القيمة المضافة، نسبة المدخلات الوسيطة المستوردة إلى إجمالي المدخلات الوسيطة وغير ذلك.

و – دراسة العلاقة مع العالم الخارجي عن طريق ميزان المدفوعات، فهي تعكس علاقة المجتمع في أي دولة بالعالم الخارجي، وبالتالي الوقوف على مؤشرات عديدة كموقف ميزان المدفوعات من حيث الفائض أو العجز وتحليل أسبابه.

### 3ـ التطور العالمي لنظم الحسابات القومية:

مرت نظم الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة تاريخياً بأربع تطورات كل واحد كان به بعض أوجه القصور أدت إلى تطوره وبالتالي ظهور نسخة أخرى أكثر تطوراً لتلبية الحاجة إلى هذا التطور، وهذه النسخ هي:

- **نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام١٩٥٣.**

يعد نظام حسابات القومية لعام 1953 بمثابة أو نظام تصدره الأمم المتحدة، حيث قام فريق عمل من خبراء معينين من أمين عام الأمم المتحدة عام 19953 بوضع تقرير بعنوان " **نظام حسابات قومية وجداول داعمة** " والذي عرف بنظام" **الحسابات القومية لعام 1953**"وكان مبسطاً يفي باحتياجات الدول حينذاك، حيث قدم إطاراً منسقاً لتسجيل وعرض التدفقات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية، ولقد شمل هذا الإطار ستة حسابات واثنى عشر جدولاً، وقد اهتم هذا النظام بالتدفقات معبراً عنها في شكل نقود بالأسعار الجارية، ولم يتعرض لمشاكل عمل تقديرات بالأسعار الثابتة، وكان الغرض الأساسي منه هو إعطاء أساس موحد لإعداد التقارير الخاصة بإحصاءات الدخل القومي.

وجاء التقرير ليوصي بإدخال إضافات فيما بعد وإجراء توسع في بعض جوانب النظام، وكان من نتيجة تنفيذ هذه التوصيات ان تم ادخال بعض التحسينات في اتجاهين هما:

**الأول:** تعديل وتوسيع الحسابات القومية.

**الثاني:** بناء نماذج اقتصادية مفصلة لتقابل الحاجة المتزايدة للتحليلات الاقتصادية، كما بذلت عناية فائقة لعمل تقديرات بالأسعار الثابتة للتعبير عن تيارات الناتج ومكوناته وفقاً للحجم.

هذه التحسينات أدت إلى ظهور نظام جديد للحسابات القومية هو نظام 1968.

- **نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام1968.**

بناءً على توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1953 بإجراء تحسينات عليه أن ظهر " **نظام الحسابات القومية لعام 1968**" حيث توسع هذا النظام أفقياً فتم استخدام المتطابقات والجداول التفصيلية وأدخل جدول المدخلات والمخرجات بما يتناسب مع تطور العلاقات والمعاملات الاقتصادية وظهور العديد من المشاكل التي تتطلب المزيد من الاحتياجات التحليلية، وتميز نظام الحسابات القومية لعام 1968 بأنه كان أكثر تفصيلاً من نظام 1953 حيث اشتمل نظام 1968 على ستة حسابات وثمان وعشرين جدولاً وستة أسس للتقييم، معتمداً على:

- **التبويب الوظيفي** (إنتاج – استهلاك – استثمار).

- **التبويب القطاعي** (قطاع الأعمال– القطاع الحكومي– قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات – القطاع العائلي – قطاع العالم الخراجي ) .

واستهدف نظام 1968 على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

1– عمل على إرشاد الأجهزة الإحصائية وخاصة في الدول النامية بهدف تحسين وتطوير برامجها الإحصائية وإعداد الإحصائية الاقتصادية التي تمكن من إعداد مجموعة الحسابات القومية.

2– استهدف النظام توفير أساس شامل ومفصل للمفاهيم والتعاريف المرتبطة بالحسابات القومية، وكذلك التصنيفات الأخرى اللازمة لتخطيط جمع وتركيب الاحصاءات الأساسية الأمر الذي يساهم في إزالة الكثير من الخلط بين المفاهيم

---

(1) أحمد زكريا زكي دراسة تحليلية للنظام الدولي للحسابات القومية 1993 ومعوقات تطبيقه في مصر، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة "مستقبل مهنة المحاسبة في ظل عالم متغير"، جامعة القاهرة ، يونيو 2005، ص 3-5.

المختلفة، وتصويب التوجه المحاسبي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاعتماد على البيانات التي يوفرها نظام الحسابات القومية.

3- من أهم أهداف هذا النظام توفير البيانات اللازمة لاستيفاء التقارير الدولية الخاصة بالحسابات القومية.

ولم يتوقف نظام 1968 على ادخال المزيد من التحسينات حيث جرى العمل بعد عام 1968 على ادخال تحسينات متتابعة في هذا النظام حيث لم يقم هذا النظام تعاريف كاملة أو حسابات وجداول موحدة للميزانيات القومية والقطاعية، فقد اقتصر نظام 1968 على تصوير كيفية ادخال هذه الميزانيات في إطار نظام الحسابات القومية، وشرح هيكلها ومفاهيمها فقط، ومن ناحية أخرى ركزت المجهودات التي أجريت بعد عام 1968 على توسيع النظام ليشمل الحسابات الإقليمية واحصاءات البحث والتطوير، ونظاماً متناسقاً للإحصاءات الديموجرافية والتعليمية واحصاءات قوة العمل وغيرها من الاحصاءات الاجتماعية التي ترتبط بالحسابات القومية.

وهنا لابد من التنويه أن نظام الحسابات القومية لعام 1968 كان يمثل انجازا هاماً في ذلك الوقت[1]، ومع ذلك فالسنوات التي تلت تطبيق هذا النظام لم تشهد تحسناً ملحوظاً في قدرات المحاسبة القومية في جميع أنحاء العالم، ولا يرجع ذلك نتيجة خطأ في نظام الحسابات القومية في حد ذاته، وإنما راجع إلى السياق الذي حدثت فيه عملية المراجعة، ولهذا فإن وضع إطار مناسب للتنفيذ هو أحد جوانب التحدي الذي تمثله عملية مراجعة نظام الحسابات القومية.

- **نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام١٩٩٣.**

نظرا لتطور الأنظمة الاقتصادية وتعقدها وتتعدد الاحتياجات وظهور احتياجات لم تكن موجودة من قبل وظهور مشاكل عديدة في عدم قدرة أكثر الدول على التطبيق نظام 1968 خضع نظام الحسابات القومية لتطورات وتعديلات عديدة إلى أن استقر على إصدار نظام ١٩٩٣ يلبى هذه الاحتياجات ويلافي المشاكل في التطبيق.

---

(1) البرهان على ذلك أن ريتشارد ستون المصمم الرئيسي لهذا النظام حصل في ذلك الوقت على جائزة نوبل في الاقتصاد.

والذي يتميز بمعالجاته التفصيلية للصفقات أو للعمليات الاقتصادية التي تتم بين المتعاملين في الاقتصاد القومي أو مع العالم الخارجي. أي العمليات التي تؤديها الوحدات الاقتصادية فيما بينها وذلك عند قيامها بنشاط اقتصادي يترتب عليه إضافة إلي ثروة المجتمع، سواء كان ذلك النشاط الاقتصادي إنتاجي أم استهلاكي أم استثماري، وأيضا العمليات التي تؤديها الوحدات الاقتصادية المقيمة مع العالم الخارجي. أي التي تمثل معاملات الوحدات المقيمة مع الوحدات غير المقيمة.

**كما يتميز أيضا هذا النظام بـ:**

أ- الوضوح حيث تم شرح مفرداته في المجلد الأساسي.

ب- البساطة في فهم الإطار النظري وفى التطبيق أيضا بإعطاء النظام مثالا يتناول شرح العمليات المحاسبية بدءا من حساب بنود الإنتاج حتى الميزانيات الختامية.

ج- التنسيق والربط بين النظام والأنظمة الإحصائية الأخرى مثل دليل ميزان المدفوعات والحسابات الحكومية.

د- مقابلة الاحتياجات الجديدة لمستخدمي الحسابات القومية.

**الوحدات التنظيمية في الاقتصاد القومي طبقا لتصنيف نظام 1993:**

**تنقسم الوحدات التنظيمية في الاقتصاد القومي طبقا لهذا التصنيف إلي:**

**أ- الوحدات المقيمة وتتكون من:**

**(1) قطاع المشروعات غير المالية وبدورة يتكون من :**

- مشروعات عامة.
- مشروعات خاصة وطنية.
- مشروعات خاصة(ذات أنشطة اقتصادية)خاضعة للسيطرة الأجنبية.

**(2) قطاع المشروعات المالية وبدورة يتكون من:**

- بنك مركزي.
- شركات إيداع أخرى.

- وسطاء ماليون آخرون.

- شركات مالية مساعدة.

- شركات التأمين وصناديق التقاعد.

ويغطي هذا القطاع كما هو واضح جميع الوحدات المقيمة التي تعمل في مجال البنوك وشركات ا لإيداع والتأمين والخدمات المالية والمصرفية الأخرى بما في ذلك الهيئات العامة للتأمين والمعاشات المستقلة.

(3) **قطاع الحكومة العامة وبدورة يتكون من:**

- مرافق وهيئات(حكومة) مركزية.

- مرافق وهيئات(حكومة) محلية.

- ولاية.

- صناديق الضمان الاجتماعي.

يشمل هذا القطاع كما هو واضح كافة الوحدات الحكومية التي أنشئت بمقتضى السيادة العامة للدولة أساسا لإنتاج وتقديم خدمات مجانية أو بأسعار رمزية، وتعمل في مجال السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية . سواء كانت ضمن الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية، وتشمل أيضا صناديق التقاعد .

(4) **قطاع العائلات وبدورة يتكون من:**

- أصحاب لعمل.

- العاملون لحسابهم.

- المستخدمون بأجر .

- متحصلي دخول الملكية.

(5) **قطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم قطاع العائلات:**

**ب- العالم الخارجي:**

ويتكون قطاع العالم الخارجي من كل الوحدات غير المقيمة التي تدخل في معاملات مع الوحدات المقيمة أو يكون لها روابط اقتصادية مع هذه الوحدات ويشمل

قطاع العالم الخارجي تلك الوحدات التنظيمية( المؤسسية)غير المقيمة الموجودة ماديا داخل حدود الدولة الجغرافية مثل السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية .... الخ، إضافة إلى الوحدات غير المقيمة الموجودة خارج الدولة ولا تعتبر المنظمات الدولية وحدات مقيمة في الدولة الموجودة بها إذ انه لأغراض هذا النظام تعتبر المنظمات الدولية وحدات مقيمة في العالم الخارجي دائما.

وتمثل كافة الوحدات غير المقيمة قطاع العالم الخارجي بغض النظر عن نشاطها أو القطاع الذي تنتمي إليه في الخارج ولم يقدم النظام أية تصنيفات فرعية لهذا القطاع الذي يعكس تعاملات القطاعات المقيمة مع العالم الخارجي . وينظر إلى هذا القطاع من وجهه نظر العالم الخارجي إذ تعتبر إيرادات هذا القطاع مدفوعات للقطاعات الأخرى ومدفوعاته إيرادات لهذه القطاعات ومن ثم فان الإشارة الموجبة للرصيد تعني عجزا لدي الدولة والإشارة السالبة تعني فائضا لدي الدولة محل الدراسة.

**هيكل وتتابع الحسابات في نظام 1993( 1):**

الإطار المركزي لهيكل الحسابات في نظام ١٩٩٣ اعد بطريقة تتمشى مع تسلسل العمليات الاقتصادية وطريقة عرضها ومن ثم فقد اعد النظام هيكل محاسبي موحد ينطبق علي جميع الوحدات ومن ثم جميع القطاعات التنظيمية في الاقتصاد القومي وكذلك بالنسبة لقطاع العالم الخارجي.

ونلاحظ أن هناك عدة مستويات من التصنيف ولذلك فان الحسابات يمكن أن تعرض علي أساس كل من المستوي التفصيلي للمعاملات أو المستوي الإجمالي للمعاملات.

كما استحدث النظام نهجا جديدا عند عرض بنود الموازنة في كل من الحسابات وهو أن تعرض بنود الموازنة هذه علي أساس إجمالي أو صافي ويكون الفرق بينهما هو إهلاك رأس المال الثابت.

---

(1) - وزارة التخطيط المصرية ،" **تجربة تطبق نظام الحسابات القومية1993في مصر**"، ملخص التجربة،ابريل2003.

**وقبل إلقاء الضوء علي هذه الحسابات وتسلسلها تجدر الإشارة إلي أن ضمن الإطار المركزي وبجانب هذه الحسابات وتسلسلها يوجد أيضا:**

- **حساب السلع والخدمات:**

الذي يعرض الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات حيث يتطابق الإنفاق الاستهلاكي النهائي والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي علي المستوي القومي ولا يتضمن هذا الحساب بند موازنة حيث يتوازن جانب الاستخدامات مع جانب الموارد.

- **الحسابات الاقتصادية المتكاملة:**

وتعكس هذه الحسابات تسلسل الحسابات اللاحقة دون ما تكرار للأرصدة المحولة من حساب إلى آخر.

**بعد هذا التوضيح يمكن إلقاء الضوء علي الحسابات وتسلسلها كما يلي:**

**أ- الحسابات الجارية:** وهي تعني بالإنتاج والدخل وتوزيعاته واستعمالاته.

تتناول هذه المجموعة من الحسابات المعاملات المتعلقة بالإنتاج واستخداماته وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه وتنتهي هذه المجموعة من الحسابات ببند موازنة هو الادخار الذي يرحل إلى المجموعة الثانية من الحسابات (التراكم) وتضم الحسابات الجارية مجموعتين من الحسابات أولهما تتكون من حساب واحد هو حساب الإنتاج أما المجموعة الثانية فتتعلق بعدد من الحسابات التي تعالج توليد الدخل وتوزيعه واستخداماته.

**(1) حساب الإنتاج :**

وهو الحساب الأول من سلسلة حسابات هذه المجموعة ويبرز هذا الحساب القيمة المضافة كبند توازن وتعرض القيمة المضافة إجمالية وصافية بعد خصم الإهلاك.

**(2) حسابات توزيع واستخدامات الدخل :**

وتشمل هذه المجموعة عدد من الحسابات التي تعالج عملية توليد الدخل ثم توزيع هذا الدخل ثم استخدامات هذا الدخل من خلال عدة مراحل هي التوزيع الأولي للدخل ثم التوزيع الثانوي للدخل ثم إعادة التوزيع العيني للدخل ثم استخدامات هذا الدخل ولكل من هذه المراحل حسابات فرعية.

**وهذه المجموعة من الحسابات تنقسم إلى أربعة مجموعات فرعية من الحسابات وتنتهي برصيد هو الادخار.**

- الدخل الأولي كبند توازن في حساب تخصيص الدخل الأولي.
- الدخل المتاح كبند توازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل.
- الدخل المتاح المعدل كبند توازن في حساب إعادة توزيع الدخل العيني.
- الادخار كبند توازن في حسابات استخدام الدخل.

**ب - حسابات التراكم** : وهذه المجموعة تعني بالتغيرات في الأصول والخصوم والتغيرات في صافي الثروة أي التغيرات التي تحدث بين ميزانيتين.

وتتعامل هذه المجموعة من الحسابات مع جميع التغيرات التي تحدث في الأصول والخصوم ومن ثم جميع التغيرات التي تحدث في صافي الثروة( الفرق بين الأصول والخصوم) وهو الذي يمثل بند التوازن في هذه الحسابات وقد أعدت حسابات التراكم بطريقة تسمح بالتمييز بين مختلف أنواع التغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة.

**وتنقسم هذه المجموعة من الحسابات إلى مجموعتين :**

**تتناول الأولي** التغيرات التي تحدث في الأصول والخصوم نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية (نتيجة معاملات).

**وتتناول الثانية** التغيرات التي تحدث في الأصول والخصوم التي تعزي لعوامل أخرى. وتضم المجموعة الأولي حسابين هما حساب رأس المال وهو ما يطلق عليه حساب التكوين الرأسمالي، والحساب المالي . وبند التوازن في هذه المجموعة هو صافي الإقراض أو الاقتراض. أما المجموعة الثانية وهي التي تتعامل مع التغيرات الأخرى في الأصول فهي تعالج التغيرات التي ليست نتيجة لصفقات أو معاملا ت فهي تشمل حسابين: أحدهما حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول والثاني إعادة التقييم ورصيد هذه المجموعة هو التغير في صافي الثورة.

**- حساب رأس المال :**

يهتم بالمعاملات المتعلقة بحيازة الأصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية التي تنطوي علي إعادة توزيع للثروة وبالطبع يتسلم هذا الحساب بند الادخار الذي يعتبر بند التوازن في مجموعة الحسابات الجارية كمصدر رئيسي للتمويل.

**- الحساب المالي :**

يعالج هذا الحساب العمليات (المعاملات ) المتعلقة بالأدوات المالية كأصول أو خصوم أي التغيرات في الأصول والالتزامات المالية نتيجة معاملات فعلية لمعالجة صافي الإقراض أو الاقتراض.

تتساوى التغيرات في الالتزامات مع التغيرات في الأصول علي المستوي الإجمالي ولكنها تختلف علي المستوي القطاعي بما في ذلك العالم الخارجي ويعتبر الحساب المالي هو الحساب الثاني بعد حساب رأس المال الذي يعكس التغيرات التي تحدث علي الأصول والالتزامات خلال العام محل الدراسة نتيجة لتعاملات بين القطاعات.

**- التغيرات الأخرى في الأصول :**

أما المجموعة الثانية من هذه الحسابات ضمن حسابات التراكم فتعني بالتغيرات في الأصول والخصوم الناتجة عن عوامل أخرى غير معاملات التراكم التي وردت في حسابات المجموعة السابقة( ومن أمثلة هذه العوامل الاستكشافات الجديدة أو نضوب الموارد أو الدمار بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية... الخ) ولذلك فانه قد تم تقسيم هذه المجموعة إلى حسابين أحدهما يتعلق بالتغيرات الأخرى في حجم الأصول والآخر يتعلق بإعادة التقييم( التغيرات السعرية).

*** حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول:**

وهذا الحساب يعالج التغيرات التي تحدث في الأصول نتيجة الاكتشافات أو النضوب أو التدمير أو الحروب ..... الخ. وهي ما يطلق عليها التغيرات الحجمية.

ويعتبر هذا الحساب نقطة بداية هامة للحسابات البيئية حيث يشمل التغيرات في الأصول الطبيعية التي ليست محلا لتعاملات بمفهوم الحسابات القومية حيث تنقسم هذه التغيرات ألي ٩ بنود رئيسية يمكن تصنيفها إلى بنود فرعية.

*** حساب إعادة التقييم:**

ويعالج هذا الحساب أرباح وخسائر الحيازة الاسمية حيث يسجل التغير(±) الناتج عن التغير في الأسعار لمختلف الأصول أو الخصوم خلال الفترة المحاسبية

وهي تعادل الفرق بين القيمة النقدية الحقيقية للأصول في نهاية المدة وقيمتها في أول المدة وتقسم أرباح وخسائر الاقتناء الاسمية إلى نوعين هما:

أ – **أرباح وخسائر الحيازة الحيادية** : وهي التغيرات الناتجة عن التغير في المستوي العام للأسعار وذلك عن طريق تطبيق رقم قياسي لأسعار جميع الأصول والخصوم.

ب -**أرباح وخسائر الحيازة الحقيقية** : وهي تمثل الفرق بين أرباح وخسائر الاقتناء الاسمية وأرباح وخسائر الاقتناء الحيادية وهي تنتج من أن م توسط الأسعار الفعلية للأصول قد ارتفع أكثر أو انخفض اقل من المستوي العام للأسعار لجميع الأصول والخصوم.

ويمكن تقسيم هذا الحساب إلى حسابين أحدهما خاص بأرباح وخسائر الحيازة الحيادية والآخر خاص بأرباح وخسائر الحيازة الحقيقة.

ج - **الميزانيات** : وهي تهتم بالميزانية الافتتاحية والختامية والأصول والخصوم.

وهي تعالج الأصول والخصوم في أول المدة( ميزانية افتتاحية)وفي نهاية المدة ( ميزانية ختامية )مقيمة بأسعار التاريخ الذي تعد فيه الميزانية وبند الموازنة هو الفرق بين الأصول والخصوم وتشمل هذه المجموعة ثلاثة حسابات هي:الميزانية الافتتاحية والتغير في الميزانيات والميزانيات الختامية.

**وبالربط بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية نستطيع أن نعرض المعادلة الآتية:**

قيمة الأصل في الميزانية الافتتاحية

± صافي الإضافات التي يتم تملكها أو التخلص منها نتيجة معاملات تتم خلال العام وترد هذه المعاملات في حساب رأس المال( بالنسبة للأصول غير المالية ) وفي الحساب المالي (بالنسبة للأصول المالية)

± صافي التغيرات الأخرى في حجم الأصول (اكتشاف ، تدمير ، كوارث ، ..... الخ)ويرد ذلك في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

± صافي قيمة أرباح / خسائر الحيازة الاسمية للأصول أثناء العام الناتجة عن التغير في الأسعار (الحقيقية والحيادية) وهذه ترد في حساب إعادة التقييم = قيمة الأصل في الميزانية الختامية.

ويوصي النظام بان تقيم الأصول في الميزانية في تاريخ إعداد الميزانية بما في ذلك أية تكاليف لازمة لنقل الملكية (في حالة الأصول غير المالية)أي باستخدام أسعار السوق الجارية.

**وفيما يلي شكل توضيحي لتسلسل الحسابات طبقا لنظام الحسابات القومية1993.**

- **نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 2008.** يتضمن هذا النظام التعديلات التي أقرتها الأمم المتحدة على نظام الحسابات القومية للعام 1993، وهو يحقق تجانساً أكبر بين نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

أوضحت دراسة للمعهد العربي للتخطيط أن الإطار النظري للنظام لا يزال من دون تغيير، لكن التعديلات طاولت "التقسيم المؤسسي"، وهي "تعكس تطور الأدوات الفنية والتطورات البيئية المستحدثة، والتي تركزت على استيعاب التطورات الاقتصادية المتحققة بعد العام 1993."

كما أن نظام 2008 وفّر في ما يتعلق بالكيانات ذات الأغراض الخاصة، دليلاً للتعامل مع الوحدات التي لا تمتلك عمالة ولا تمتلك أصولاً مالية، فتصنف مثل هذه الكيانات على أنها وحدة مؤسسية وضمن القطاع الذي ينتمي إليه منتجها الرئيسي. وفي هذا السياق، تغيرت شجرة توصيف القطاع مؤسسياً ضمن نظام 2008، لتعكس، بالإضافة إلى ما هو مشار إليه في نظام 1993، درجة السيطرة المحلية والخارجية على الشركات المالية وغير المالية.

هذا وأعاد نظام 2008 النظر في تصنيف الأصول من حيث إضافة الأصول الطبيعية بدلاً من الأصول غير المنتجة الملموسة، كذلك قسّم الأصول غير المنتجة الملموسة إلى قسمين، هما "العقود والإيجارات والتراخيص"، و"الشهرة التجارية والأصول التسويقية."

واستجابة للتطورات المالية الحديثة، وسّع النظام مفهوم الخدمات المالية ليشمل تسعة بنود، كذلك تمت إعادة النظر في كيفية احتساب نواتج الأنشطة المالية المحتسبة بشكل غير مباشر.

كما يجب الإشارة إلى أن نظام 2008 أعاد النظر في مفهوم "حدود الإنتاج" ليشمل ناتج "البحث والتطوير" بعد أن كان يعالج سابقاً كاستهلاك وسيط، وبذلك تمت إزالة عدم الاتساق الوارد في نظام 1993 والناشئ عن معالجة مكونات براءة الاختراع كأصل غير منتج وما يرتبط بهذه الأصول من دخل للملكية.

كذلك حرص نظام 2008 على ضمان تجانس أكبر بين نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات من خلال توفير قواعد استرشاديه إضافية في هذا المجال". واعتماداً على التعديلات الواردة في نظام 2008.

**ويمكن تجميع أهم المتغيرات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 في ستة أقسام رئيسية على النحو التالي[1]:**

1- الوحدة الاحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمية.

2-مجال المعاملات بما في ذلك دائرة الإنتاج.

3-التوسع في تحديد مفاهيم الأصول وتكوين راس المال واستهلاك رأس المال الثابت.

4-علاج وتعريف الأدوات المالية والأصول.

5-نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام.

6-المواءمة بين المفاهيم والتصنيفات في نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس من دليل ميزان المدفوعات.

---

(1) - **للمزيد من التفصيل الرجوع إلى : معهد التخطيط القومي، " متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية في مصر" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 269، القاهرة، مصر ، يوليو 2016، ص10-15.**

**الخلاصة** يبين نظام الحسابات القومية عملية توزيع الإنتاج والناتج ومن ثم الدخل توزيعا أوليا على عناصر إنتاجه( العمل – الأرض – رأس المال – التنظيم )ممثلة في ( الأجور – ريع الأرض الزراعية – الفائدة– الربح ) ، ثم إعادة التوزيع عن طريق الضرائب والإعانات والتحويلات ، وإبراز العلاقة بين الاستثمار والادخار وفجوة الموارد المحلية ومقابلتها بفائض الموارد الخارجية، كما توضح الحسابات القومية أيضا المعاملات الاقتصادية بين الاقتصاد القومي وبقية دول العالم، فهي أهم أدوات التحليل الاقتصادي والتخطيط للمستقبل.

# الفصل الرابع

## المراحل والخطوات العملية
## للتخطيط الاقتصادي

المبحث الأول: التنظيمات والأجهزة التي تقوم بالعملية التخطيطية

المبحث الثاني: المرحلة السابقة علي وضع الخطة

المبحث الثالث: مرحلة إعداد الخطة وإقرارها

المبحث الرابع: مرحلة تنفيذ الخطة الاقتصادية

المبحث الخامس: متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية